

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أ**وابـك**



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع – تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر 2021



التقريرالربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر **2021**

مراجعة عبد الفتاح العريفي دندي مدير الإدارة الاقتصادية

إعداد ماجد إبراهيم عامر باحث اقتصادي أول

إعتماد علي سبت بن سبت الأمين العام



تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الرابع من عام 2021.

يتناول الجزء الأول من التقرير الواقع والأفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما الجزء الثاني، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخصيص الجزء الثالث لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويستعرض الجزء الرابع المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصيص الجزء الخامس لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما الجزء السادس فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاقية باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة بها، ويتناول الجزء السابع الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض الجزء الثامن والأخير من التقرير الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولى التوفيق ،،،

الأمين العام

على سبت بن سبت

	· ·
رقم الصفحة	قائمة المحتويات
9	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
13	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
14	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
14	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
14	1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
14	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
19	ب. الأسعار الاَجِلة للنفط الخام
21	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
24	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2021
24	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
24	ـ الإمدادات النفطية العالمية
35	- الطلب العالمي على النفط
42	- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
47	ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
49	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
49	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية
51	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
53	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
53	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
55	ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة
64	رابعاً: الهيدروجين
68	خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
70	سادساً: التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ
76	سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك
80	تُامناً: الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

رقم الصفحة	قائمة الأشكال	
13	التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي	الشكل 1:
16	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	الشكل 2:
18	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس	الشكل 3:
19	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	الشكل 4:
23	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	الشكل 5:
25	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	الشكل 6:
27	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	الشكل 7:
30	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية	الشكل 8:
33	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	الشكل 9:
34	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	الشكل 10:
36	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	الشكل 11:
44	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمس السابقة	الشكل 12:
47	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع	الشكل 13:
55	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	الشكل 14:
56	المتوسط السنوي لسعة الطاقة المتجددة المضافة عالمياً والسعة المركبة التراكمية	الشكل 15:
57	حصة الدول العشرة الأولى من إجمالي الطاقة المتجددة المركبة	الشكل 16:
59	الارقام القياسية الشهرية لأسعار السلع والشحن	الشكل 17:
61	الاستثمار العالمي في التحول الطاقوي، وفقاً للقطاع	الشكل 18:
62	الاستثمار العالمي في التحول الطاقوي، وفقاً للمناطق الجغرافية	الشكل 19:

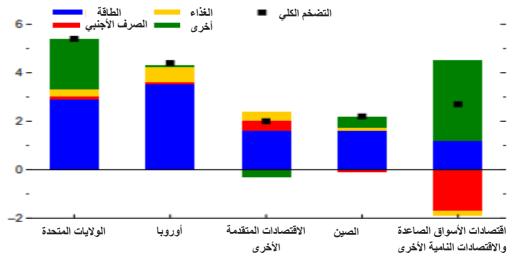
رقم الصفحة	قائمة الأشكال	
63	الاستثمار العالمي في التحول الطاقوي، وفقاً للدول	الشكل 20:
65	متوسط التمويل السنوي المحتمل لمشروعات الهيدروجين	الشكل 21:
66	تقديرات الطلب العالمي على الهيدروجين في عام 2050	الشكل 22:
67	فجوة الاستثمار في سلاسل قيمة الهيدروجين	الشكل 23:
77	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	الشكل 24:
78	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	الشكل 25:

رقم الصفحة	قانمة الجداول	
12	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.	الجدول 1:
16	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.	الجدول 2:
22	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.	الجدول 3:
25	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	الجدول 4:
32	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	الجدول 5:
36	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.	الجدول 6:
38	تطور الطب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	الجدول 7:
41	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	الجدول 8:
46	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	الجدول 9:
50	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	الجدول 10:
54	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	الجدول 11:
57	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	الجدول 12:
76	التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	الجدول 13:

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

تباطئ نمو أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الرابع من عام 2021، وسط ظهور المتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا المستجد، مما أدى إلى إعادة فرض قيود على حركة التنقل في العديد من الدول (خاصة في أوروبا) وتقلب الأسواق المالية. كما ارتفعت معدلات التضخم عن المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية (لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من اقتصادات الأسواق النامية والناشئة) مدفوعة بعدة عوامل من أهمها، الإنقطاعات في سلاسل التوريد التي أعاقت نشاط التصنيع العالمي، والارتفاع الملحوظ في أسعار الوقود الاحفوري الذي رفع من تكاليف الطاقة. وفي الصين أصبحت آفاق النمو محدودة أيضاً على خلفية الانكماش في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص. بشكل عام، تنامت المخاطر التي تهدد أفاق الاقتصاد العالمي، وأصبحت المفاضلات بين السياسات أكثر تعقيداً.

التغير في التضخم خلال الفترة (ديسمبر 2020 – أحدث البيانات المتاحة) (بالنقاط المئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2022.

هذا وقد أصبح التوجه نحو تضييق الأوضاع النقدية على مستوى العالم مصدراً رئيسياً للقلق. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الإسراع في تخفيض عمليات شراء الأصول، مع توقع رفع أسعار الفائدة خلال عام 2022 للحد من ضغوط الأسعار والأجور. وأعلن البنك المركزي الأوروبي عن عزمه إنهاء مشتريات الأصول الصافية بموجب "برنامج شراء الأصول الطارئ لمواجهة الجائحة" في شهر مارس 2022، مع التعهد بالإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية عند مستوياتها الحالية إلى أن يتم تثبيت معدل التضخم قرب المستوى المستهدف على المدى المتوسط. بخلاف ذلك، لا تزال التغيرات المناخية الراهنة تفرض مخاطر جسيمة على الاقتصاد العالمي. وازدادت احتمالات حدوث الكوارث الطبيعية الكبرى، مما يهدد كل الاقتصادات العالمية، وقد يكون لها تأثير سلبي مزدوج على الدول منخفضة الدخل المعرضة للمخاطر، بينما تزيد الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية.

واستمراراً لسعيها نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، أعادت دول أوبك+ التأكيد على خطة وآلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة في الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+، وقرار تعديل الإنتاج الشهري الإجمالي بالزيادة بمقدار 400 ألف برميل/يوم، حتى يتم التخلص التدريجي من تخفيضات الإنتاج البالغة 5.8 مليون برميل/يوم، والمتوقع تحقيقه في شهر سبتمبر 2022.

هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يناير 2022، إلى أن القضاء على جائحة فيروس كورونا المستجد يتطلب وضع نهاية للتفاوتات المستمرة في الحصول على أدوات المكافحة اللازمة لهذه الجائحة كاللقاحات، فبينما تصل نسبة السكان الحاصلين على جرعات تلقيح كاملة إلى حوالي 70% في الدول مرتفعة الدخل، فهي لا تتجاوز 4% فقط في الدول منخفضة الدخل.

كما أوضح صندوق النقد الدولي أنه في مقدور المجتمع الدولي اجتياز جائحة فيروس كورونا وتحقيق التعافي الاقتصادي التام. ومع هذا، فزيادة محدودية حيز الإنفاق من المالية العامة مقارنة بما كان عليه عند بدء الجائحة وتزايد التضخم يفرضان تحديات صعبة على مستوى السياسات. ومن ثم، فالتعاون الدولي والفعال يصبح ضرورة حتمية.

ومن شأن النمو الأضعف في الاقتصاد العالمي أن يؤدي بدوره إلى التأثير السلبي على ديناميكية الدين العالمي الذي انخفض حجمه خلال الربع الثالث من عام 2021 ليصل إلى حوالي 296 تريليون دولار متراجعاً عن أعلى مستوى له على الإطلاق المسجل خلال الربع السابق، بدعم من انخفاض ديون الاقتصادات المتقدمة، في مقابل ارتفاع ديون الاقتصادات الناشئة إلى مستوى قياسي تجاوز 92.5 تريليون دولار، وفقاً لأحدث تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي في شهر نوفمبر 2021، والذي يشير أيضاً إلى أن نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلى الإجمالي العالمي قد تراجعت إلى 350% في الربع الثالث 2021 بانخفاض 10% عن المستوى القياسي التي وصلت إليه مع نهاية عام 2020 واستمرت عليه خلال الثلاثة أشهر الأولى من 2021، ومع ذلك فإن هذه النسبة لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة القتصادات الدول فرادي، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2021 بمعدل 5.9%، وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 4.4% في عام 2022، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق البالغ 4.9%، كما يوضح الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1) تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2021-2021) (%)

قعات الأولية %)			التوقعات الأولي الربع الثالث مر	· ·	التوقعات الأوا الربع الرابع مر	
2022	2021	2022	2021	2022	2021	
(0.5)	-	4.9	5.9	4.4	5.9	العالم
(0.6)	(0.2)	4.5	5.2	3.9	5.0	الاقتصادات المتقدمة
(1.2)	(0.4)	5.2	6.0	4.0	5.6	الولايات المتحدة
(0.4)	0.2	4.3	5.0	3.9	5.2	منطقة اليورو
(0.3)	0.4	5.0	6.8	4.7	7.2	المملكة المتحدة
0.1	(0.8)	3.2	2.4	3.3	1.6	اليابان
(0.8)	0.1	5.6	8.0	4.8	8.1	الصين
0.5	(0.5)	8.5	9.5	9.0	9.0	الهند
(1.2)	(0.5)	1.5	5.2	0.3	4.7	البرازيل
(0.1)	(0.2)	2.9	4.7	2.8	4.5	روسيا

ملاحظة: ـ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: - صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي، يوليو وأكتوبر 2021.

8.0

6.0

4.0

2.0

2021 في نهاية الربع الزابع من عام 2021

2021 على عام 2022 ■

الشكل (1) الشكل (1) التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2021 – 2022 (%)

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021 ويناير 2022.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التقديرات في نهاية الربع الرابع من عام 2021 إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2021 بمعدل 5%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2021 البالغة 5.2%. يعكس هذا التعديل في التوقعات إلى حد كبير تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بسبب ارتفاع التضخم واستمرار الانقطاعات في سلاسل الإمداد في الربع الرابع، والانكماش الأكبر من المتوقع في اقتصاد اليابان خلال الربع الثالث قبل أن يتعافى بوتيرة ضعيفة وسطحالة من عدم اليقين سببها ارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة على مستوى العالم.

بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 9.8% في عام 2022، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 4.5%. يأتي ذلك وسط تزايد الشكوك حول إمكانية إقرار الحزمة النقدية الأمريكية "إعادة البناء للأفضل" التي تصل قيمتها إلى نحو 1.75 تريليون دولار للإنفاق على البرامج الاجتماعية ومبادرات تحسين البيئة ومواجهة التغير المناخي، كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تم خفض توقعات معدل نمو اقتصاد الصين خلال عام 2022 إلى 4.8% مقارنة بالتوقعات في نهاية الربع السابق البالغة 5.6%، بسبب خفض التصنيف الائتماني للصين وسط ضغوط مالية ممتدة بين شركات التطوير العقاري. هذا وقد سجل معدل نمو الاقتصاد الصيني 4% في الربع الرابع من عام 2021، وهي أبطأ وتيرة فصلية مُنذ الربع الثاني من عام 2020، متأثراً بشكل رئيسي بضعف الطلب وركود القطاع العقاري. ومن جانب آخر، تم رفع توقعات نمو الاقتصاد الهندي في عام 2022 إلى معدل 9% مقارنة بالتوقعات في نهاية الربع السابق البالغة 5.8%. في حين تم خفض توقعات النمو في الاقتصاد الروسي على خلفية التوترات الجيوسياسة المتصاعدة بين روسيا وأوكرانيا. هذا وستكون بعض الاقتصادات النامية والناشئة التي تواجه أزمات صحية واقتصادية ومالية متزامنة بحاجة إلى مزيد من المساعدة من الاقتصادات المتقدمة ومن المؤسسات المالية الدولية، حتى تتمكن من الحد من تأثير النداعيات التي احدثتها جائحة فيروس كورونا المستجد.

تانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2021 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية الأسعار الفورية للنفط الخام

تباينت اتجاهات أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2021، حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر أكتوبر مسجلة أعلى مستوياتها في عدة أعوام بدعم من ارتفاع أسعار العقود الأجلة للنفط، واستمرار التحسن في أساسيات سوق النفط الفورية، وسط مؤشرات على تعافي الطلب على النفط الخام من المصافي التي رفعت من معدلات تشغيلها للاستفادة من هوامش التكرير القوية، مع إصدار الحصة الرابعة لواردات مصافي التكرير المستقلة من النفط الخام في الصين، فضلاً عن

توقع زيادة الطلب على النفط لاستخدمه كوقود للتدفئة خلال فصل الشتاء بدلاً من الغاز الطبيعي الذي ارتفعت أسعاره بشكل ملحوظ، وانخفاض مخزونات النفط في المناطق المستهلكة الرئيسية.

يأتي ذلك قبل أن تتراجع أسعار النفط الخام على مدى شهري نوفمبر وديسمبر متأثرة بشكل رئيسي بظهور المتحور Omicron من فيروس كورونا المستجد سريع الانتشار ، والارتفاع القياسي في عدد حالات الإصابة بهذا الفيروس عالمياً ، بما في ذلك العديد من الدول الرئيسية المستهلكة للنفط مما أدى إلى تراجع حاد في أسواق العقود الأجلة للنفط وسط مخاوف من أن إعادة إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة التنقل قد تؤدي إلى تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي والطلب على وقود النقل. ومع ذلك، ظلت أساسيات سوق النفط الفعلية قوية نسبياً ، بدعم من طلب المصافي المرتفع ، وهوامش تكرير جيدة في جميع مراكز التكرير الرئيسية ، والعديد من الانقطاعات غير المخطط لها في إمدادات النفط الخام بما في ذلك إعلانات القوة القاهرة في الإكوادور وليبيا، واستمرار انخفاض المخزونات النفطية التجارية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

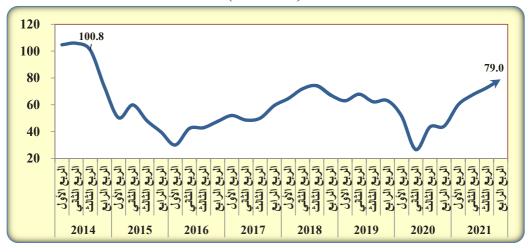
بشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الرابع من عام 2021 بنحو 6.4 دو لار/برميل، أو ما يعادل 8.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 79 دو لار/برميل و هو أعلى مستوى له منذ الربع الثالث من عام 2014، مرتفعاً بنحو 35 دو لار/برميل، أي ما يعادل من عام 2020. ويوضح الجدول (2) والشكل (2)، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2020 – 2021).

الجدول (2) متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2020 – 2021)، (دولار/ برميل)

ِ عن برمیل)	التغير (دولار/		202	21		2020	الخامات
الربع الرابع 2020	الربع الثالث 2021	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
35.0	6.4	79.0	72.6	67.3	60.0	44.0	سلة أوبك منها:
36.2	6.9	80.3	73.4	68.0	61.1	44.1	خليط الصحراء الجزائري
35.5	6.2	79.7	73.5	68.2	60.5	44.2	العربي الخفيف السعودي
35.2	7.5	79.8	72.3	67.5	60.1	44.5	مربان الاماراتي
35.5	6.5	79.8	73.3	67.9	60.3	44.2	خام التصدير الكويتي
36.4	6.5	78.4	71.9	66.4	59.2	42.0	السدرة الليبي
33.8	5.9	78.4	72.5	67.4	60.4	44.6	البصرة العراقي
							خامات اخرى:
33.8	6.8	78.4	71.6	66.9	60.0	44.6	دبي
36.0	6.6	80.1	73.5	68.0	60.6	44.1	البحري القطري
35.6	6.3	79.7	73.4	68.6	60.8	44.1	برنت
34.7	6.9	77.4	70.6	66.1	57.8	42.7	خام غرب تكساس

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (2) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2014- 2021) (دولار/برميل)



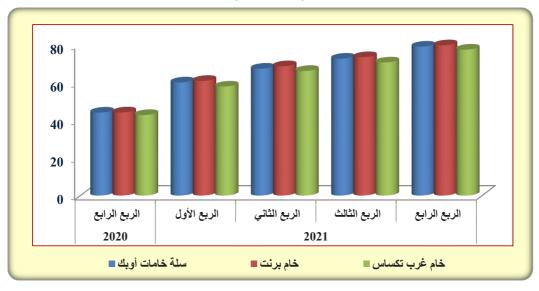
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الرابع من عام 2021 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 1.3 دو لار/بر ميل لصالح خام برنت خلال الربع الرابع من عام 2021 بالمقارنة مع 1.8 دولار/برميل خلال الربع السابق. كما قل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.7 دولار/برميل بالمقارنة مع 0.8 دولار/برميل خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 6.8 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 78.4 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 6.3 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 79.7 دو لار/بر ميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 6.9 دو لار/بر ميل مقارنة بالربع الثالث من عام 2021 ليبلغ 77.4 دو لار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (3) والجدول (2) المشار اليه سابقاً، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2020- 2021).

الشكل (3) المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2020- 2021) (دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الرابع من عام 2021 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

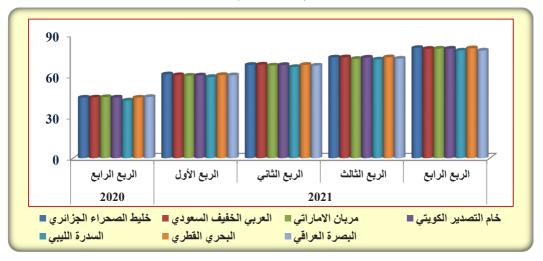
حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 8.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 79.7 دو لار/برميل و هو مستوى مرتفع بنسبة 80.4% بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2020، كما ارتفع خام التصدير الكويتي بنسبة 8.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 79.8 دو لار/برميل و هو مستوى مرتفع بنسبة 80.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضى.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام مربان الإماراتي بنسبة 10.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 79.8 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 79.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ المماثل من العام الماضي. كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبل الماضي. وارتفعت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 9.4% وارتفعت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 9.4%



و 9% و 8.1% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 80.3 دولار/برميل و 80.1 دولار/برميل و 78.4 دولار/برميل على التوالي، مرتفعة بنسبة 82.1% و 81.7% و 75.9% تباعاً بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.

الشكل (4) المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعضُ الدول الاعضاء، (2020- 2021) (دولار/برمیل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام

ارتفعت أسعار عقود خام برنت إلى قرب أعلى مستوى لها في ثلاثة أعوام في ختام جلسات التداول بالأسواق الأجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتينتال ICE) للأسبوع المنتهى في 22 أكتوبر 2021، كما ارتفعت أسعار عقود خام غرب تكساس إلى قرب أعلى مستوى لها في سبعة أعوام في أطول سلسلة مكاسب أسبوعية مُنذ عام 2015. يأتي ذلك بدعم من المخاوف بشأن تفاقم عجز الإمدادات وعدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد على المنتجات النفطية لتوليد الطاقة، وسط أزمة طاقة سببها نقص إمدادات الغاز والفحم خاصة في أوروبا والصبين والهند، ومع تعافى الاقتصادات من تداعيات جائحة فيروس كورونا. حيث تراجعت مخزونات النفط في مركز التخزين الأمريكي الرئيسي Cushing إلى أدني مستوى لها منذ عام 2018، بينما ارتفع مؤشر الطلب الأمريكي على الغاز ولين إلى أعلى مستوى له في مثل هذا الوقت من العام منذ عام 2007.

كما تجدر الأشارة إلى انخفاض أسعار عقود خام برنت وخام غرب تكساس في الأسواق الأجلة، بختام الأسبوع المنتهي في الثالث من شهر ديسمبر 2021 إلى أدنى مستوياتها مُنذ شهر أغسطس الماضي، مسجلة أطول سلسلة خسائر أسبوعية مُنذ شهر نوفمبر 2018. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تزايد المخاوف من أن يؤدي ارتفاع حالات الإصابة بالمتحور Omicron سريع الإنتشار من فيروس كورونا إلى تجدد عمليات الإغلاق، ومن ثم ضعف الطلب العالمي على النفط.

وعلى المستوى الفصلي، انخفضت عقود خام برنت خلال الربع الرابع من عام 2021 بنسبة %0.7 مقارنة بالربع السابق، وهو أول انخفاض فصلي منذ الربع الثالث من عام 2020. بينما ارتفعت عقود خام غرب تكساس بنسبة 0.2% فقط، وهو الارتفاع الفصلي السابع لها على التوالي.

وشهد الربع الرابع من عام 2021 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن متوسط الفروقات بينهما قد تقلصت خلال هذا الربع لتصل إلى نحو 2.6 دو لار/برميل، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع 2.7 دو لار/ برميل خلال الربع السابق.

يذكر في هذا السياق، أن أسعار خام غرب تكساس تلقت دعماً ملحوظاً من مؤشرات تشديد السوق النفطية الأمريكية في شهر أكتوبر، حيث تراجعت مخزونات النفط الخام خاصة في مركز التخزين الأمريكي الرئيسي Cushing إلى أدنى مستوياتها في نحو ثلاثة أعوام، كما تراجعت مخزونات الغازولين الأمريكية بشكل حاد وسط انخفاض إنتاجية مصافي التكرير. في حين تأثرت الأسعار سلباً بإعلان وزارة الطاقة الأمريكية أنها تعتزم بيع ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط الخام من المخزونات الاستراتيجية، فضلاً عن المخاوف بشأن قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالإسراع من خطط زيادة أسعار الفائدة للحد من التضخم.

أما أسعار خام برنت فقد تلقت دعماً من المخاوف بشأن اضطراب الإمدادات في قطاع الطاقة في أوروبا وآسيا قبل موسم الشتاء، وسط ارتفاع قياسي في أسعار الغاز الطبيعي والفحم، مع توقع ارتفاع نمو الطلب على النفط لاستخدامه في قطاعات توليد الطاقة والتكرير والبتروكيماويات. بينما تأثرت سلباً بعودة عمليات الإغلاق في وسط أوروبا وروسيا بسبب ارتفاع حالات الإصابة بالمتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا مما اثار مخاوف بشأن الطلب على المدى القريب.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الرابع من عام 2021 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز ارتفاعاً في سوق سنغافورة خلال الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 12.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 93.8 دو لار/بر ميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 92.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب وسط تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل والمرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

كما ارتفع في سوق الخليج الأمريكي بنسبة 2.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى مستوى قياسى بلغ 100.3 دو لار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 88.1% على أساس سنوى. هذا وقد تلقى سعر الغازولين دعماً من ارتفاع أسعار النفط والتراجع الحاد في مخزونات الغازولين الأمريكية خلال شهر أكتوبر. في حين تأثر سلباً بتباطؤ الطلب الموسمي، مع ارتفاع عدد حالات الإصابة بالمتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا، فضلاً عن ارتفاع معدلات تشغيل المصافى الذي أدى إلى زيادة كبيرة في مخزونات الغازولين التجارية منذ الأسبوع الأخير من نوفمبر 2021.

وارتفع متوسط سعر الغاز ولين الممتاز في سوق البحر المتوسط بنسبة 5.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 91.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 91.9% على أساس سنوى. وفي سوق روتردام ارتفع متوسط السعر بنسبة 6.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 98.2 دو لار/بر ميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 89.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، مدفوعاً بمستويات التنقل المرنة في الاقتصادات الأوروبية الرئيسية، علاوة على ارتفاع صادرات الغازولين الأوروبية إلى دول غرب إفريقيا. وكان لإعادة عمليات الاغلاق والقيود المفروضة على حركة التنقل في أوروبا استجابة لارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا دوراً في الحد من الارتفاع في سعر الغازولين في سوق روتردام.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الرابع من عام 2021، تلتها سوق روتردام ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح الجدول (3) والشكل (5).

الجدول (3) الجدول (20) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2020 – 2021) (دولار/ برميل)

	(0, 0, 100)				
زيت الوقود	زيت الغاز	الغازولين الممتاز	السوق		
48.2	48.8	48.7	سنغافورة		
45.0	48.9	51.9	روتردام	الربع الرابع 2020	
46.7	49.0	47.5	البحر المتوسط	יוני איניים יוניים	
40.3	47.7	53.3	الخليج الامريكي		
64.5	65.7	67.1	سنغافورة		
61.7	66.0	70.2	روتردام	الربع الأول 2021	
62.9	65.5	66.5	البحر المتوسط	2021 0327 (3.5.7	
51.8	63.3	76.0	الخليج الامريكي		
72.0	73.6	76.8	سنغافورة		
65.9	74.5	83.2	روتردام	الربع الثاني	
67.2	73.8	77.8	البحر المتوسط	''حربی ''—عي	
57.7	70.4	91.2	الخليج الامريكي		
76.9	79.5	83.4	سنغافورة		
71.2	80.8	91.9	روتردام	الربع الثالث	
72.5	80.5	86.5	البحر المتوسط	——, Ç.,,,,,	
62.4	75.6	98.1	الخليج الامريكي		
89.4	90.6	93.8	سنغافورة		
77.7	92.0	98.2	روتردام	الربع الرابع	
79.6	91.1	91.1	البحر المتوسط	الربي الرابي	
67.5	86.5	100.3	الخليج الامريكي		
12.5	11.2	10.4	سنغافورة		
6.5	11.3	6.3	روتردام	الربع	
7.1	10.5	4.6	البحر المتوسط	الثالث 2021	
5.2	10.9	2.2	الخليج الامريكي	التغير عن	
41.2	41.9	45.1	سنغافورة	(دولار/برمیل)	
32.7	43.1	46.4	روتردام	الربع	
32.8	42.0	43.6	البحر المتوسط	الرابع 2020	
27.2	38.8	47.0	الخليج الامريكي	mate a material of the state	

المصادر: _ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (5) الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2020- 2021) (دو لار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهرى حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الرابع من عام 2021 مستويات أقل من أسعار الغازولين و أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 92 دو لار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 14% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 88.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها سوق البحر المتوسط بمتوسط سعر 91.1 دو لار/برميل بنسبة ارتفاع 13.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 31.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 95.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم سوق سنغافورة بمتوسط سعر بلغ 60.0 دو لار/برميل، مرتفعاً بنسبة 14.1% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 85.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخير أسوق الخليج الامريكي بأدنى متوسط للأسعار وهو 86.5 دو لار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2021 بنسبة ارتفاع بلغت بأدنى متوسط للأسعار وهو 86.5 دو لار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2021 بنسبة ارتفاع بلغت

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في سوق سنغافورة خلال الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 16.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 89.4 دو لار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 85.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في سوق البحر المتوسط بنسبة 9.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 79.6 دو لار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 70.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من سوق روتردام بنسبة 9.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وسوق الخليج الأمريكي بنسبة ارتفاعاً بنسبة 27.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وسوق الخليج الأمريكي بنسبة بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 67.5 دو لار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 67.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2021

ساد خلال الربع الرابع من عام 2021 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي¹) ارتفاعاً بنحو 2.3 مليون برميل/ يوم خلال الربع الرابع من عام 2021، أي بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 98 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 5.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تقليص دول أوبك+ (من ضمنها روسيا) لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج، فضلاً عن ارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية، كما يوضح الجدول (4) و الشكل (6).

هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنان ومكثفات أخرى.

الجدول (4) تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعى (ملیون برمیل/ یوم)

إجمالي الإمدادات العالمية	دول خارج أوبك	دول أوبك	
92.3	62.3	30.0	الربع الرابع 2020
92.8	62.5	30.3	الربع الأول 2021
93.9	63.3	30.7	الربع الثاني
95.6	63.6	32.0	الربع الثالث
98.0	65.2	32.8	الربع الرابع*
2.3	1.5	0.8	التغير عن الربع الثالث 2021
5.7	2.9	2.8	(مليون باي) الربع الرابع 2020

^{*} بيانات تقديرية.

_______ - أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2020- 2021) (مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



- إمدادات دول أوبك²

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الرابع الرابع من عام 2021 بمقدار 780 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 32.8 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 9.4% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع من عام 2021، فقد استقرت عند 33.5%، وهو نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق، وأعلى من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 32.5%، ما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه أنفاً.

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من النقط الخام فقط خلال الربع الرابع من عام 2021 بمقدار 780 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 27.7 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 2.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 5.14 مليون برميل/يوم، مرتفعة بمقدار 90 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

يأتي ذلك على خلفية حفاظ دول أوبك+ على آلية تقليص تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج" على أساس شهري بمقدار 400 ألف ب/ي خلال الربع الرابع من عام 2021 والمقرر أن تمتد حتى شهر سبتمبر 2022، إلى جانب الارتفاع الملحوظ في إنتاج فنز ويلا ليصل إلى نحو 652 ألف برميل/يوم على الرغم من استمرار الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد والضغوطات الاقتصادية الأمريكية.

- إمدادات دول خارج أوبك

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 1.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل

شهد شهر يناير 2020 انسحاب دولة الأكوادور من عضوية المنظمة، وبناء على ذلك لا يتضمن إجمالي إمدادات دول أوبك إنتاج الأكوادور البالغ حوالي 5.0 مليون برميل/يوم من النفط الخام، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.



إلى 65.2 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.9 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (7)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2020- 2021) (مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2021 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ارتفاع إنتاج دول أوبك+ غير الأعضاء في منظمة أوبك (من ضمنها روسيا) تماشياً مع آلية الزيادة الشهرية في الإنتاج المتفق عليها.

وبالنسبة لإمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد ارتفع إنتاج دول الأمريكتين خلال الربع الرابع من عام 2021، تزامناً مع انتعاش إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية ليبلغ نحو 18.5 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بمقدار 690 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. وهنا تجدر الإشارة إلى ارتفاع معدل انتاج النفط الخام الأمريكي في نهاية الربع الرابع من عام 2021 إلى 11.8 مليون برميل/يوم وهو أعلى مستوى مُنذ مطلع شهر مايو 2020،

تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها 38 دولة هي: النمسا، أستر اليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، استونيا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك تزامناً مع رفع شركات الطاقة الأمريكية لعدد حفارات النفط العاملة بمقدار 52 حفارة خلال نفس الفترة، ليصل إجماليها في نهاية شهر ديسمبر إلى 480 حفارة وهو أعلى مستوى له مُنذ شهر أبريل 2020، مرتفعاً بنسبة 80% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes. حيث شجعت أسعار النفط الخام المرتفعة شركات الطاقة على رفع معدلات إنتاجها عقب تراجع الطلب في العام الماضي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

كما ارتفعت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الرابع من عام 2021 لتصل إلى 5.69 مليون برميل/يوم خلال شهر نوفمبر 2021. يأتي ذلك تزامناً مع رفع حكومة مقاطعة Alberta الكندية قيود الإنتاج التي فرضتها عام 2018 لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية بدءاً من شهر يناير 2021، وبدعم من ارتفاع إنتاج البيتومين الخام عقب إنتهاء عمليات الصيانة المخططة في مرافق الرمال النفطية، وزيادة إمدادات النفط الخام التقليدي على خلفية الإنتاج المستعاد من حقل المحيط الأطلسي عقب تراجعه خلال شهر سبتمبر 2021.

وفي المقابل ارتفعت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الرابع من عام 2021 مسجلة مستوى بلغ حوالي 1.95 برميل/يوم، يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة إنتاج سوائل الغاز الطبيعي. هذا وتخطط المكسيك لوقف صادرات النفط الخام في عام 2023 كجزء من هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الوقود، حيث أشارت شركة PEMEX المكسيكية الحكومية إلى أنها ستخفض صادرات النفط الخام خلال عام 2022 بأكثر من النصف لتصل إلى 435 ألف برميل/يوم، قبل التخلص التدريجي من الصادرات في العام التالي. يذكر أنه وفقاً لشركة Pemex، أضافت حقول النفط الخام الجديدة نحو 280 ألف برميل/يوم منذ عام 2019، مما رفع متوسط الإنتاج الفصلي خلال عام 2021 إلى نحو 1.74 مليون برميل/يوم.

وشهدت الامدادات النفطية لدول أوروبا ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2021، وإن كان بوتيرة أقل من الربع السابق، بلغت 50 ألف برميل/يوم. حيث ارتفع إنتاج النفط الخام في النرويج خلال شهر أكتوبر بدعم من بدء إنتاج المرحلة الثانية من حقل Aurfugl، وزيادة إنتاج حقل Yme عقب تأخره لعدة أعوام. يأتي هذا قبل حدوث تراجع غير متوقع في إنتاج النرويج خلال شهر نوفمبر.

وانخفض متوسط الإمدادات النفطية في المملكة المتحدة في الربع الرابع من عام 2021 إلى نحو 900 ألف ب/ي عقب تعافيه من أدني مستوى له على الإطلاق المسجل في الربع الثاني من نفس العام.

أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد انخفضت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بنحو 210 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2021. ياتي ذلك تزامناً مع تراجع إنتاج النفط في البرازيل على خلفية عمليات الصيانة لمنصة P-76 FPSO في حقل Buzios خلال شهر أكتوبر، والانخفاضات الطبيعية الشديدة في الإنتاج التي تشهدها الحقول البحرية الناضجة - لا سيما في حوض Campos.

وتزامناً مع قرارات دول أوبك+ بشأن الحفاظ على آلية زيادة الإنتاج الشهرية، ارتفعت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الرابع من عام 2021 لتصل إلى نحو 11.2 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بمقدار 360 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. وفي هذا السياق، يذكر أن مجموعة دول أوبك+ قررت رفع خط الأساس لحساب تعديلات الإنتاج لروسيا بمقدار 500 ألف ب/ي اعتباراً من بداية شهر مايو 2022. كما ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا بنحو 270 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

ويوضح الشكل (8) معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2020- 2021).

الشكل (8) التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2020- 2021) (مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة 4، وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الرابع من عام 2021 بمقدار 173 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.1% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 8.253 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى منذ الربع الأول من عام 2020، مرتفعاً بنحو 402 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 5.1% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل 45.5% من إجمالي إنتاج النفط الأمريكي الذي بلغ 18.53 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة.

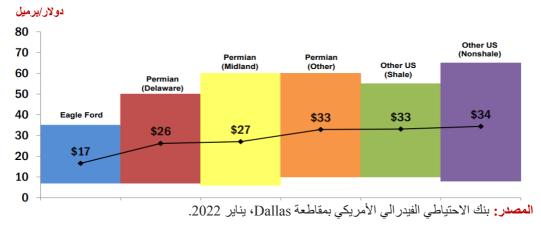
ويعزى النمو المحدود في إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الربع من عام 2021 على الرغم من أسعار النفط الخام المرتفعة، إلى استمرار التزام الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة.

⁴ يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، Haynesville 'Eagle Ford 'Bakken'، يمثل إنتاج سبع مناطق (Utica and Marcellus) ، بالإضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.

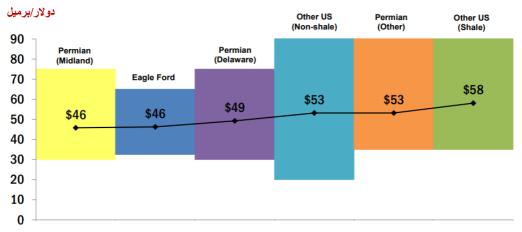
وتشير التوقعات إلى استمرار تباطؤ نمو انتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2022، حيث أن ارتفاع أسعار النفط الخام مقارنة بتكلفة إنتاجه سيؤدي إلى توافر تمويل كبير لدعم زيادة الإنتاج، خاصة في الشركات الصغيرة (الشركات التي تنتج أقل من 10 الاف ب/ي) التي أدرجت نمو الإنتاج كهدف رئيسي لها. غير أن التضخم سيساهم في استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما قد يكون له دور كبيراً في الحد من نمو الإنتاج في عام 2022.

هذا وقد أظهر أحدث مسح للطاقة تم إجرائه من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas في شهر يناير 2022، أن شركات الطاقة الأمريكية استندت في خططها على متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط يبلغ 64 دو لار/برميل فقط عند التخطيط للنفقات الرأسمالية لعام 2022، حتى لا تتعرض لصدمة قد تحدث بسبب انخفاض أسعار النفط مثل ما شهدته عام 2020.

ووفقاً لأحدث استطلاع تم إجرائه في شهر مارس 2021 يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة لتغطية نفقات تشغيل الأبار المحفورة يتراوح ما بين 17 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 34 دولار/برميل في مناطق أخرى، كما يوضح الشكل التالي.



في حين تحتاج تلك الشركات إلى سعر يتراوح ما بين 46 إلى 58 دو لار/برميل لحفر بئر جديد مربح، كما يوضح الشكل التالي.



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas، يناير 2022.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الرابع من عام 2021، فقد ارتفع بمقدار 51 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 500 حفارة، مرتفعاً بنحو 222 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن عدد الحفارات العاملة يشهد ارتفاعاً شهرياً متواصلاً منذ شهر سبتمبر 2020، وهو مؤشر مبكر عن الإنتاج المستقبلي. كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).

الجدول (5) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2020 – 2021)

عدد الحفارات العاملة	إمدادات النفط الصخري	
(حفارة)	(مليون برميل/يوم)	
278	7.851	الربع الرابع 2020
355	7.449	الربع الأول 2021
407	7.967	الربع الثاني
449	8.081	الربع الثالث
500	8.253	الربع الرابع*
51	0.173	التفيد من الربع الثالث 2021
222	0.402	التغير عن الربع الرابع 2020 الربع الرابع 2020

*بيانات تقديرية

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

.EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (9) المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2021 - 2020)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 173 بئر أو بنسبة 9.5% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو الارتفاع الفصلي الخامس على التوالي، ليصل إلى 1994 بئر، مرتفعاً بنحو 957 بئراً مقارنة بالمستوى المسجل في الربع المماثل من عام 2020. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار خام غرب تكساس والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، كما يوضح الشكل (10).

الشكل (10) الشكل تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة، خلال الفترة (2020 – 2021)

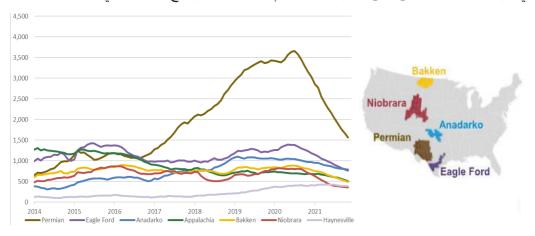


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الأبار المحفورة لا يتم استكمالها "(Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف الأبار غير المكتملة. وتزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد الأبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 83 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 2661 بئراً وهو أعلى مستوى مُنذ الربع الأولى من عام 2020.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الرابع من عام 2021 بنحو 214 بئراً، مقارنة بنهاية الربع السابق، ليبلغ عددها 4616 بئر، وهو أدنى مستوى مسجل منذ نهاية الربع الأول من عام 2010، منخفضاً بنحو 3121 بئراً مقارنة بالربع المماثل من عام 2020. ويؤكد هذا الانخفاض الملحوظ على تركيز الشركات المنتجة على استكمال الآبار بدلاً من حفر آبار جديدة، وهو

ما قد يحد من إنتاج النفط الأمريكي خلال الأشهر المقبلة، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تظهر أحدث بياناتها انخفاض عدد الأبار المحفورة غير المكتملة في مناطق Eagle Ford و Niobrara إلى أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق، وانخفاضها في حوض Permian إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2017، كما يوضح الشكل التالى.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

هذا ويعزى التراجع الملحوظ في عدد آبار النفط الأمريكي غير المكتملة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام الذي شجع المنتجين لإعادة أطقم الحفر إلى العمل مع انتعاش الصناعة من الانكماش الناجم عن تداعيات جائحة فيروس كورونا.

- الطلب العالمي على النفط

واصل الطلب العالمي على النفط انتعاشه خلال الربع الرابع من عام 2021، وبشكل ملحوظ بلغ نحو 2.3 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 2.4%، ليصل إلى 99.8 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى له مُنذ الربع الرابع من عام 2019، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 5.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 5.8% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانتعاش المطرد في الطلب في منطقة أسيا الهادئ والاقتصادات الأسيوية الرئيسية بما في ذلك الهند والصين، تزامناً مع التعافي الاقتصادي ورفع المزيد من القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد. بينما حد من انتعاش الطلب العالمي على النفط، ظهور المتحور "Omicron" سريع الانتشار من فيروس كورونا

في جميع أنحاء العالم، لا سيما في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية، حيث تم إعادة بعض عمليات الإغلاق وفرض قيود على حركة التنقل، كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).

الجدول (6) الجدول (2020 – 2021) تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2020 – 2021) (مليون برميل/يوم)

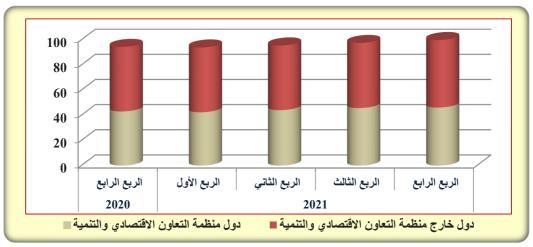
إجمالي الطلب العالمي	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
94.3	51.3	43.0	الربع الرابع 2020	
93.8	51.5	42.3	الربع الأول 2021	
95.4	51.4	44.0	الربع الثاني	
97.4	51.7	45.7	الربع الثالث	
99.8	53.7	46.1	الربع الرابع*	
2.3	2.0	0.4	تغير عن الربع الثالث 2021	الن
5.5	2.4	3.1	ون باي) الربع الرابع 2020	(ملي

^{*}بيانات تقديرية

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهرى لمنظمة أوبك.

الشكل (11) التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2020- 2021) (مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الرابع من عام 2021:

- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الرابع من عام 2021 بحوالي 400 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.9% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 46.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب دول الأمريكتين خلال الربع الربع الرابع من عام 2021 بنحو 130 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 24.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى التعافي القوي في الطلب على النفط بالولايات المتحدة، ليساهم بنحو 92.3% من إجمالي الارتفاع في طلب دول الأمريكتين، كما واصل الطلب تعافيه في كلاً من كندا والمكسيك، وإن كان بوتيرة أبطأ نسبياً.

وفي هذا السياق، ارتفع الطلب الأمريكي خلال شهر أكتوبر 2021 بنحو 1.3 مليون برميل/يوم على أساس سنوي، ليصل إلى نحو 20.2 مليون ب/ي، بدعم من زيادة الطلب على الغاز ولين ووقود الطائرات وزيت الوقود، تزامناً مع تعافي نشاط قطاع التصنيع وارتفاع مؤشر الأميال المقطوعة بالمركبات بنسبة 7.9% على أساس سنوي وفقاً للإدارة الفيدرالية للطرق السريعة. وتُظهر البيانات الأولية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع الطلب المحلي على النفط إلى نحو 20.7 مليون برميل/يوم في شهر نوفمبر بدعم من استمرار الانتعاش في أداء وقود النقل. وواصل ارتفاعه في شهر ديسمبر إلى نحو 21.4 مليون برميل/يوم بدعم من قوة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ورغم تأثره سلباً بالارتفاع القياسي في عدد الإصابات بالمتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا الذي تسبب في تراجع مفاجئ للإنتاج الصناعي وسط استمرار أزمة سلاسل الإمدادات، ودفع شركات الطيران الأمريكية لإلغاء آلاف الرحلات الجوية خلال عطلة الميلاد.

كما ارتفع طلب دول أسيا الهادئ بنحو 610 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 7.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 440 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تسارع وتيرة حملات التطعيمات ضد فيروس كورونا المستجد، وارتفاع الطلب على الوقود الصناعي في ظل تحسن الصادرات، فضلاً عن زيادة الطلب على النافتا لاستخدامها كمادة أولية وسيطة في قطاع البتروكيماويات بدلاً من غاز البترول المسال. في حين كان للمتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا دوراً في الحد من من انتعاش الطلب، حيث تم إعادة فرض بعض القيود للحد من ارتفاع عدد الإصابات التي سجلت أعلى معدل يومي على الإطلاق، وأعلنت اليابان تمديد القيود الحدودية الصارمة.

بينما انخفض طلب دول أوروبا خلال الربع الرابع من عام 2021 بحوالي 360 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 13.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بحوالي 1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. في هذا السياق، وعقب ارتفاعه في شهر أكتوبر 2021 بدعم من الانتعاش المضطرد في استهلاك وقود النقل، تراجع طلب دول أوروبا على النفط متأثراً بإعادة فرض القيود وإجراءات الإغلاق بسبب المتحور Omicron سريع الإنتشار من فيروس كورونا. كما يوضح الجدول (7).

الجدول (7) تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2020 – 2021) (مليون برميل/يوم)

إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول أسيا الهادئ	دول أوروبا	دول الأمريكتين	
43.0	7.3	12.5	23.2	الربع الرابع 2020
42.3	7.7	11.9	22.7	الربع الأول 2021
44.0	7.0	12.6	24.3	الربع الثاني
45.7	7.1	13.9	24.7	الربع الثالث
46.1	7.7	13.5	24.8	الربع الرابع*
0.4	0.6	(0.4)	0.1	التغير الربع الثالث 2021
3.1	0.4	1.0	1.7	عن الربع الرابع 2020

^{*} ببانات تقدير بة.

المصادر:

⁻ أعداد مختلفة من التقرير الشهرى لمنظمة أوبك.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الرابع من عام 2021 بشكل ملحوظ بلغ نحو 2 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 3.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 53.7 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 40 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 510 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث استقر طلب الدول العربية على النفط عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق وهو حيث استقر طلب الدول العربية على النفط عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق وهو 6.8 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 12.7% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الرابع من عام 2021، مرتفعاً بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 40 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.6 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 210 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب الدول الآسيوية فقد شهد ارتفاعاً كبيراً خلال الربع الرابع من عام 2021 بلغ نحو 1.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

انتعش الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة. حيث ارتفع بنحو 640 ألف برميل/يوم أو بنسبة 4.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 15.2 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2021، مرتفعاً بنحو 880 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا الانتعاش بشكل رئيسي إلى استمرار الطلب القوي على المواد الأولية (لا سيما النافتا و غاز البترول المسال) المستخدمة في قطاع البتروكيماويات، وارتفاع الطلب على الغازولين والديزل تزامناً مع تزايد حركة التنقل خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، فضلاً عن ارتفاع نشاط المصانع في الصين خلال شهر ديسمبر بأسرع وتيرة مسجلة في ستة أشهر.

في المقابل، كان لتخفيض عدد الرحلات الجوية المحلية والدولية في إطار سياسة الصين نحو تحقيق "Zero – COVID" انعكاساً سلبياً على مبيعات وقود الطائرات، كما دفعت الإجراءات الحكومية الصارمة لمواجهة المتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا والتي شملت فرض قيود إغلاق في بعض المدن خلال شهر ديسمبر نحو الانخفاض بالطلب الصيني.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع الطلب الهندي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2021 بشكل ملحوظ بلغ نحو 730 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 5.3 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 170 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، غير أنه لا يزال أقل من مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وزيادة الطلب على الغازولين والديزل تزامناً مع تعافي قطاع الزراعة، كما دعمت عمليات النقل في الرحلات الداخلية التحسن في الطلب على وقود الطائرات. وقد كان لكل من الفيضانات والانهيارات الأرضية جراء الأمطار الغزيرة جنوب شرق الهند، والمتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب على النفط.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 110 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 230 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفع الطلب في البرازيل بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.7 مليون برميل/يوم، تزامناً مع زيادة معدل حركة التنقل الذي سجل في شهر أكتوبر 118% من مستوياته قبل جائحة كورونا، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الغازولين. في حين تراجع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الغازولين. في حين تراجع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو في عدد الإصابات بالمتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا.

وشهد طلب دول أورواسيا على النفط ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2021 بمقدار 300 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 200 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضى. حيث ارتفع طلب روسيا على النفط بمقدار

110 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.7 مليون ب/ي، كما ارتفع طلب باقى دول أوروأسيا بنحو 190 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق. كما يوضح الجدول (8).

الجدول (8) تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2020 - 2021) (ملیون برمیل/ یوم)

	التغير (مليون		202	21		2020	
الربع الرابع 2020	الربع الثالث 2021	الربع الرابع*	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
0.300	-	6.8	6.8	6.5	6.7	6.5	الدول العربية:
0.300	_	5.7	5.7	5.4	5.6	5.4	الدول الأعضاء
_	_	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	باقي الدول العربية
0.210	0.040	5.6	5.6	5.4	5.6	5.4	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.510	0.040	12.4	12.4	11.9	12.3	11.9	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
1.340	1.650	29.1	27.5	28.0	27.3	27.8	الدول الآسيوية
0.880	0.640	15.2	14.5	14.6	13.8	14.3	منها: الصين
0.170	0.730	5.3	4.6	4.5	4.9	5.2	الهند
0.290	0.280	8.6	8.3	9.0	8.6	8.3	الدول الأخرى
0.230	(0.110)	6.4	6.5	6.2	6.3	6.1	دول أمريكا اللاتينية
_	0.100	2.7	2.6	2.5	2.7	2.7	منها: البرازيل
0.230	(0.210)	3.7	3.9	3.7	3.6	3.4	الدول الأخرى
0.200	0.300	5.0	4.7	4.7	4.9	4.8	دول أوروأسيا
0.150	0.110	3.7	3.6	3.4	3.7	3.6	منها: روسيا
0.100	0.060	0.8	0.7	0.7	0.8	0.7	دول أوروبا الأخرى
2.380	2.040	53.7	51.7	51.4	51.5	51.3	إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

^{*} بيانات تقديرية

_ الأرقام بين قوسين تعنى سالبا.

المصادر: - اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة المخرون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁵

إنخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الربع السابق ليصل إلى نحو نهاية الربع الربع من عام 2021 بمقدار 51 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.707 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 328 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد ارتفع في نهاية الربع الرابع من عام 2021 بمقدار 12 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.023 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 151 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 63 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.684 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 177 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنخفض المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكتين بمقدار 31 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.483 مليار برميل (منها 606 مليون برميل من النفط الخام و 877 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 132 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

حيث إنخفض المخرون التجاري النفطي في الولايات المتحدة في نهاية الربع الرابع من عام 2021 بمقدار 38 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.195 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 147 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي. فقد انخفض المخرون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 418 مليون برميل.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ارتفاع المخزون الأمريكي من النفط الخام في نهاية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 2021 بأكبر وتيرة مسجلة منذ شهر مارس الماضي ليصل إلى نحو 427 مليون برميل، تزامناً مع ارتفاع الإنتاج وانتهاء موسم القيادة الصيفي وبدء عمليات الصيانة في

⁵ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

مصافي التكرير التي أمتدت حتى منتصف شهر نوفمبر. يأتي ذلك قبل أن ترتفع معدلات تشغيل المصافي مجدداً، مما ساهم في انخفاض مخزون النفط الأمريكي بشكل مستمر حتى نهاية عام 2021 ليصل إلى نحو 418 مليون برميل وهو أدنى مستوى له منذ ما يزيد عن ثلاثة أشهر، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

كما انخفض إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بنحو 35 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 777 مليون برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى قوة الطلب المحلي مع استمرار الانتعاش في أداء وقود النقل وبدء فصل الشتاء، إلى جانب عمليات الصيانة في المصافي.

يذكر في هذا السياق، أن مخزونات الغازولين انخفضت خلال الأسبوع المنتهي في التاسع عشر من شهر نوفمبر 2017، كما انخفضت مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل إلى أدنى مستوى لها منذ نهاية شهر نوفمبر 2019.

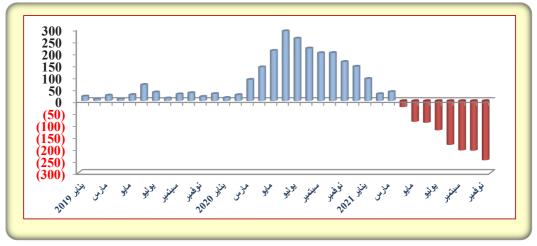
أما المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا فقد ارتفع بنحو 2 مليون برميل فقط بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 891 مليون برميل (منها 320 مليون برميل من النفط الخام و 571 مليون برميل من المنتجات)، منخفضاً بمقدار 151 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد جاء هذا الارتفاع على خلفية انخفاض إنتاجية مصافي التكرير في دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المملكة المتحدة والنرويج خلال شهر أكتوبر 2021، فضلاً عن تراجع الطلب مُنذ نهاية شهر نوفمبر متأثراً بإعادة فرض القيود وإجراءات الإغلاق بسبب المتحور Omicron سريع الإنتشار من فيروس كورونا.

وانخفض المخرون التجاري النفطي في دول أسيا الهادئ خلال الربع الرابع من عام 2021 بحوالي 21 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 334 مليون برميل (منها 97 مليون برميل من النفط الخام و 237 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 46 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك +. تجدر الإشارة إلى تراجع مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة

(2016 – 2020) خلال شهر أكتوبر 2021 بنحو 207 مليون برميل، وواصلت تراجعها عن المتوسط خلال شهر نوفمبر بنحو 247 مليون برميل. هذا وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى تراجع تلك المخزونات في نهاية شهر ديسمبر 2021 إلى قرب أدنى مستوى لها في سبعة أعوام. كما يوضح الشكل (12).

الشكل (12) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2016 – 2020) (مليون برميل)



المصدر: - منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي6

إنخفض المخرون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الرابع من عام 2021 بمقدار 18 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 2.852 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 351 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وبذلك يسجل مستوى إجمالي المخرون التجاري العالمي إنخفاضاً بنحو 69 مليون برميل خلال الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى نحو 5.6 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 681 مليون برميل على أساس سنوي.

⁶ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع المخزون النفطي في البحر في نهاية الربع الرابع من عام 2021 بحوالي 32 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.348 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 53 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 48 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.205 مليار برميل، بينما انخفض مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 16 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 159 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 159 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

انخفض *المخزون الاستراتيجي* في نهاية الربع الرابع من عام 2021 بمقدار 24 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.789 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 56 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضى.

وقد انخفض المخرون الاستراتيجي الأمريكي⁷ في نهاية الربع الرابع من عام 2021 بنحو 25 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 593.7 مليون برميل، وهو أقل مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر 2002. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت في 23 أغسطس 2021 عن بيع ما يصل إلى 20 مليون برميل من المخزون الاستراتيجي كجزء من برنامجها لتمويل الإنفاق، على أن تتم عمليات التسليم بين 1 أكتوبر و 15 ديسمبر 2021. كما أعلنت في نهاية شهر نوفمبر عن عزمها بيع ما يصل إلى 32 مليون برميل من مخزون النفط الاستراتيجي، على أن تتم عمليات التسليم بين نهاية شهر ديسمبر 2021 وحتى شهر أبريل 2022.

يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عن خطة لبيع 50 مليون برميل من مخزون النفط الاستراتيجي، والتنسيق مع بعض الدول المستهلكة الرئيسية، بما في ذلك الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية للسحب من مخزوناتها، في محاولة للحد من ارتفاع أسعار النفط.



إجمالي المخزون العالمي8

إنخفض إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الرابع من عام 2021 إلى 8.696 مليار برميل مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 60 مليون برميل أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 684 مليون برميل أي بنسبة 7.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).

الجدول (9) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2020 – 2021 (مليون برميل)

ِ عن برمیل)	التغير (مليون	20	21	2020	المنطقة	
الربع الرابع 2020	الربع الثالث 2021	الربع الرابع*	الربع الثالث	الربع الرابع	- (221)	
(132)	(31)	1483	1514	1615	الأمريكتين	
(147)	(38)	1195	1233	1342	منها: الولايات المتحدة الأمريكية	
(151)	2	891	889	1042	أوروبا	
(46)	(21)	334	355	380	أسيا الهادئ	
(330)	(51)	2707	2758	3037	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
(351)	(18)	2852	2870	3203	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
(681)	(69)	5559	5628	6240	إجمالي المخزون التجاري **	
53	32	1348	1316	1295	المخزون في البحر	
(56)	(24)	1789	1813	1845	المخزون الاستراتيجي منه:	
(44)	(25)	594	619	638	المخزون الاستراتيجي الأمريكي	
(684)	(60)	8696	8756	9380	إجمالي المخزون العالمي	
(9.3)	0.4	60.0	59.6	69.3	كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	

^{*} بيانات تقديرية

المصادر:

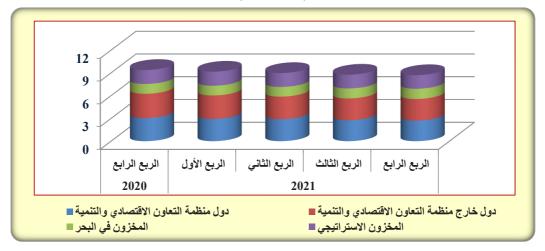
Oil Market Intelligence -

^{**} لايشمل المخزون على متن الناقلات.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

⁸ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الشكل (13) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2020- 2021) (ملیار برمیل)



.Oil Market Intelligence, Various Issues

و الجدير بالاهتمام أن **كفاية المخرون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** في نهاية الربع الرابع من عام 2021 قد ارتفعت إلى 60 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى مرتفع بمقدار 0.4 يوم فقط مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، ومنخفض بنحو 9.3 يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي البالغ 69.3 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

كان لاستئناف المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إحياء الاتفاق النووي لعام 2015، وهو ما قد يمهد الطريق لرفع العقوبات عن صادرات النفط الإبرانية، دوراً في الحد من الارتفاع أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2021. بينما تسببت التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا وفي منطقة الشرق الأوسط في تنامي المخاوف بشأن تعطل الامدادات، مما شكل دعماً لأسعار النفط الخام.



- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بالأداء القوي للدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2021. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد شهدت ارتفاعاً خلال شهر أكتوبر 2021، على الرغم من قوة أداء الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، وهو أمر نادراً ما يحدث نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة قصيرة من الزمن نتيجة تزامن حدوث عدة عوامل متداخلة منها ما له علاقه بأساسيات سوق النفط ومنها ما ليس له علاقة بها. حيث ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي وبدعم من التوقعات حيال توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو تشديد السياسة النقدية، في ضوء تسارع تعافى الاقتصاد الأمريكي.

يأتي ذلك قبل أن يعود الارتباط إلى علاقته الطبيعية خلال شهر نوفمبر، حيث انخفضت أسعار النفط الخام، وفي الوقت ذاته ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي وسط مؤشرات على أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يسرع من تقليص مشتريات الأصول وخفض إجراءات التحفيز في وقت أقرب من المتوقع. وفي شهر ديسمبر 2021، كان لارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي في ظل معدلات التضخم المتصاعدة، دوراً نسبياً في تراجع أسعار النفط الخام.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً محدوداً في ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام للربع الرابع من عام 2021، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نجاح إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+ في تحقيق الاستقرار لأسواق النفط، وهو ما ساعد إلى حد كبير في الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الخام الأجلة، الذين يستثمرون في التقابات الحادة لأسعار النفط الخام.

وكان للمخاوف بشأن ضعف الطلب العالمي على الوقود بسبب الارتفاع القياسي في عدد الإصابات بالمتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا المستجد، دوراً في تزايد عمليات بيع العقود الأجلة للنفط لجني الأرباح من قبل المستثمرون في أسواق النفط الأجلة خلال النصف الأول من شهر ديسمبر 2021.

⁹ يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: الموقع _ يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجودة في مناطق وسط الولايات المتحدة وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وعوضاً عن ذلك تتلقى الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. ثانياً: الجودة - النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافى التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشي مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث سيكون من غير المجدى اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافى على النفط الخفيف المحلى فقط، كما أنه يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. ثالثاً: الكمية -أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافى الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 200 ألف ب/ي أى بنسبة 3.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 6.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 800 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. كما انخفضت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 420 ألف ب/ي أي بنسبة 16.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 55 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وعلى جانب الصادرات، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 157 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 117 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. بينما انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بنحو 60 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 4 الاف ب/ي على أساس سنوي.

وبناء على ما تقدم، تراجع صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الربع من عام 2021 إلى نحو 286 ألف ب/ي، مقارنة بصافي واردات نفطية بلغ 1 مليون ب/ي خلال الربع السابق، وصافي صادرات نفطية بلغ نحو 451 ألف ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).

الجدول (10) الجدول (10) تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند (مليون برميل/يوم)

·			
	الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الرابع 2020	2.6	10.1	4.3
الربع الأول 2021	2.9	11.3	4.3
الربع الثاني	3.1	9.7	4.2
الربع الثالث	3.7	10.1	4.0
الربع الرابع*	3.3	10.0	4.4
التغير عن الربع الثالث 2021	(0.359)	(0.067)	0.367
(مليون ب/ي) الربع الرابع 2020	0.685	(0.067)	0.067

الجدول (11) تطور صافى واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند (مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة	
(0.203)	(0.133)	(3.1)	الربع الرابع 2020
(0.211)	(0.454)	(2.5)	الربع الأول 2021
(0.300)	(0.133)	(2.7)	الربع الثاني
(0.191)	0.550	(2.7)	الربع الثالث
(0.217)	0.479	(3.0)	الربع الرابع*
(0.026)	(0.071)	(0.360)	التغير عن الربع الثالث 2021
(0.013)	0.612	0.051	(مليون ب/ي) الربع الرابع 2020

^{*}بيانات تقديرية

- الأرقام بين قوسين تعنى سالبا.

_ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. Ministry of Petroleum & Natural Gas, India -General Administration of Customs, China – _ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2021 بحوالي 67 ألف بارى، أى بنسبة 0.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى 10 مليون باري، منخفضة بنحو 67 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضى. هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، انخفاض واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام خلال شهر أكتوبر 2021 إلى نحو 8.9 مليون بر ميل/يوم و هو أدنى مستوى لها مُنذ شهر سبتمبر 2018، وسط إحجام مصافى التكرير الحكومية الكبيرة عن الشراء بسبب ارتفاع الأسعار مع التوجه نحو السحب من المخزونات، فضلاً عن تقييد المصافى المستقلة بحصص محدودة للاستيراد. وارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال شهر نوفمبر إلى نحو 10.2 مليون برميل/يوم، على خلفية استئناف مصافى التكرير الحكومية لعمليات الشراء واستخدام مصافى التكرير المستقلة لحصص الاستيراد الأخيرة لعام 2021، وهو ما كان له دور في ارتفاع الواردات خلال شهر ديسمبر لتصل إلى 10.9 مليون برميل/يوم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط واردات الصين من النفط الخام الأمريكي قد ارتفعت خلال الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بالربع السابق، وذلك في ظل سعي الصين لتنفيذ الإتفاق التجاري الذي توصلت إليه مع الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس عشر من شهر يناير 2020 والذي يتضمن زيادة الصين لوارداتها من منتجات الطاقة الأمريكية حتى نهاية عام 2021. وقد حافظت المملكة العربية السعودية على مركز ها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين.

كما انخفضت واردات الصين من المنتجات النفطية بنحو 100 ألف /2 أو بنسبة 6.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.4 مليون /2 مليون /2 وهو مستوى مرتفع بنحو 233 ألف /2 مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق بالصادرات، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2021. في حين انخفصت صادراتها من المنتجات النفطية بحوالي 29 ألف -20, أي بنسبة 29% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1 مليون -20, وهو مستوى أقل بنحو 379 ألف -20, مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وبشكل عام انخفض صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الرابع من عام 2021 بحوالي 138 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.3% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 10.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 545 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما أنفاً.

هذا وقد تراجعت واردات الصين من النفط الخام في عام 2021 بنسبة 5.4% مقارنة بالعام السابق، لتنخفض للمرة الأولى مُنذ عام 2001. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى توجه مصافي التكرير نحو السحب من المخزونات، والقيود التي فرضت على قطاع التكرير للحد من إنتاج الوقود المحلي الذي تراجعت صادراته بنسبة 2.4% للمرة الأولى مُنذ عام 2015 على الأقل. وتشير أحدث التوقعات إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام في عام 2022 لتلبية متطلبات وحدات التكرير الجديدة وتجديد المخزونات المنخفضة.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الهند من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 367 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى ارتفاع واردات الهند من النفط الخام في شهر ديسمبر 2021 إلى 4.6 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها خلال نحو عام، ويعزى ذلك قيام مصافي التكرير ببناء المخزونات تحسباً لارتفاع معدلات التشغيل، بناء على توقعات بحدوث زيادة مستدامة في الطلب على المنتجات، مع تعافي الطلب على وقود النقل مثل الغازولين إلى قرب مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا.

كما ارتفعت واردات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 107 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.01% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 1.1 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق بالصادرات، ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالى 133 ألف باي، أي بنسبة 11.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 330 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك يرتفع صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الرابع من عام 2021 بحوالي 341 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.9% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 53 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية بشكل نسبي خلال الربع الرابع من عام 2021، غير أنه شهد تباين على مستوى المجموعات الدولية. حيث ارتفعت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 1.3 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 79.3 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.8 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافى دول خارج منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.4 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 44 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انتعاش نشاط التكرير في الهند والصين. بينما انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 35.3 مليون برميل/ يوم، متأثرة بعمليات الصيانة في مصافي التكرير الأمريكية التي امتدت خلال الفترة من بداية شهر أكتوبر و حتى منتصف شهر نوفمبر 2021، وضعف طلب أوروبا في ظل إعادة فرض القيود وإجراءات الإغلاق بسبب المتحور Omicron سريع الإنتشار من فيروس كورونا، كما يوضح الجدول (12) والشكل (14).

الجدول (12) تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2020 – 2021) (مليون برميل/يوم)

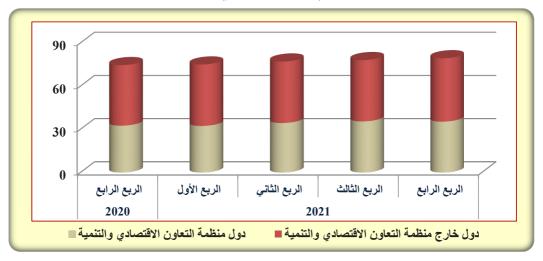
_	التغير (مليون	202	1	2020	المنطقة
الربع الرابع 2020	الربع الثالث 2021	الربع الرابع*	الربع الثالث	الربع الرابع	المنطق
2.8	(0.2)	35.3	35.5	32.5	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
1.8	(0.3)	18.1	18.3	16.2	الأمريكتين
0.9	(0.1)	11.3	11.4	10.4	أوروبا
0.1	0.2	5.9	5.8	5.9	أسيا الهادئ
2.0	1.4	44.0	42.6	42.1	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
					الدول الأسبوية ومنها:
0.1	0.5	14.3	13.8	14.1	الصين
0.3	0.6	5.0	4.4	4.7	<u>الهند</u>
0.5	0.0	6.8	6.8	6.4	دول الشرق الأوسط
0.5	0.1	5.8	5.6	5.3	روسيا
0.1	0.1	3.5	3.4	3.4	دول أمريكا اللاتينية
0.1	0.0	2.0	2.0	1.9	أفريقيا
0.4	0.1	6.7	6.6	6.2	دول أخرى**
4.8	1.3	79.3	78.0	74.6	الإجمالي العالمي

^{*} سانات تقدیر به

OPEC, Oil Market Report, various issues. المصادر:

^{**} تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الأسبوية وباقي دول أوروأسيا. ملحظة: الأرقام بين قوسين تعنى سالبا.

الشكل (14) الشكل (2020) التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2020- 2021) (مليون برميل/ يوم)



OPEC, Oil Market Report, various issues. المصدر:

يجدر الذكر بأن وكالة الطاقة الدولية قد أشارت إلى أن إجمالي طاقة تكرير النفط العالمية تراجعت خلال عام 2021 بنحو 730 ألف ب/ي مقارنة بالعام السابق، وذلك للمرة الأولى منذ نحو 30 عام، وأرجعت ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الاغلاقات مقارنة بالطاقة الإنتاجية الجديدة. كما أشارت إلى إنه على مدار العامين الماضيين، تم إغلاق نحو 900 ألف ب/ي من طاقة التكرير في آسيا (باستثناء الصين) أو من المقرر إغلاقها نهائياً قبل نهاية عام 2022.

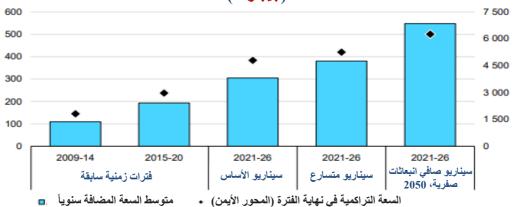
ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

تشير التقديرات إلى استمرار التحسن في نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الرابع من عام 2021. فقد كان لتعافي النشاط الاقتصادي من التداعيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا إنعكاساً إيجابياً على مشروعات الطاقة المتجددة سواء من حيث توقيت التنفيذ أو حجم الاستثمارات الموجهة نحو مصادرها المختلفة، غير أن ارتفاع أسعار المواد الصناعية الرئيسية وأسعار الشحن في ظل موجة التضخم التي تشهدها الاقتصادات الرئيسية قد حد من الأداء الإيجابي لأسواق الطاقة العالمية.

هذا وقد أشار تقرير "الطاقات المتجددة الاصادر عن وكالـة الطاقـة الدوليـة في شهر ديسمبر الماضي إلى أن سعة الطاقة المتجددة المضافة تسير على المسار الصحيح لتسجيل رقم قياسي جديد يصل إلى نحو 290 جيجاوات في عام 2021، وهو ما يزيد بنسبة 3% عن النمو الاستثنائي في عام 2020، بدعم من الطاقة الشمسية الكهروضوئية التي يتوقع نموها بنسبة 17% لتصل إلى نحو عام 2020، بدعم من الطاقة الثمسية الكهروضوئية التي يتوقع نموها بنسبة 207 لتصل إلى نحو طاقـة الرياح والطاقـة الكهرومائيـة، ويأتي ذلك على الرغم من ارتفاع تكاليف المواد الرئيسية المستخدمة في صناعة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح.

كما توقع التقرير أن يتسارع نمو قدرة العالم على توليد الكهرباء من الألواح الشمسية وتوربينات الرياح وغيرها من التقنيات المتجددة خلال الفترة (2021 – 2026)، ليمثل ما يقرب من 95% من الزيادة في قدرة الطاقة العالمية حتى عام 2026، مرتفعاً بنسبة 50% عن النمو خلال الفترة (2015 – 2020). ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإعلان عن دعم أقوى للسياسات الحكومية وأهداف مناخية أكثر طموحاً تم الإعلان عنها قبل وخلال مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ "COP26". في هذا السياق، يتوقع أن تزداد قدرة الكهرباء المتجددة على المستوى العالمي بأكثر من 60% بين عام 2020 و عام 2026 لتصل إلى أكثر من 4800 جيجاوات، كما يوضح الشكل (15).

الشكل (15) المتحددة المضافة عالمياً والسعة المركبة التراكمية المتوسط السنوي لسعة الطاقة المتجددة المضافة عالمياً والسعة المركبة التراكمية (جيجاوات)

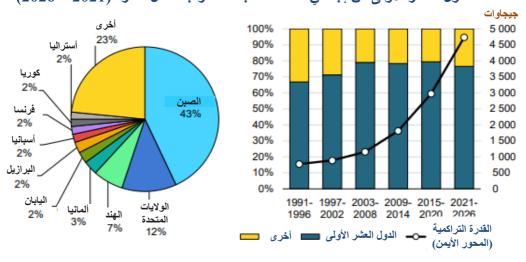


المصدر: IEA, Renewables 2021



من المتوقع أن يرتفع نمو سعة الطاقة المتجددة المضافة في كافة مناطق العالم خلال الفترة (2021 – 2026) مقارنة بفترة الخمسة أعوام السابقة. وتحتل الصين المرتبة الأولى بحصة تصل إلى 43% من الإجمالي العالمي، حيث يتوقع أن تصل إلى 1200 جيجاوات من إجمالي طاقة الرياح و الطاقة الشمسية في عام 2026 – أي قبل أربعة أعوام من هدفها الحالي لعام 2030 الذي يأتي في إطار التزامها بالوصول إلى الحياد الكربوني قبل عام 2060. وتأتى دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية، حيث يتوقع أن يتجاوز نمو سعة الطاقة المتجددة المضافة فيها ما تهدف إليه الخطط الوطنية للطاقة والمناخ (NECPs) الحالية لعام 2030. يليهما الولايات المتحدة الأمريكية التي يتوقع أن تحقق نمواً نسبته 65% مقارنة بالخمسة أعوام الماضية، بدعم من الجاذبية الاقتصادية لطاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهر وضوئية، والطموح المتزايد على المستوى الفيدرالي، والسوق المتنامي لاتفاقيات شراء الطاقة للشركات، والدعم المتزايد للرياح البحرية. ثم الهند التي يتوقع أن تحقق نمواً أسرع من أي سوق رئيسي آخر في العالم. هذا وتمثل هذه الأسواق الأربعة وحدها نحو 80% من إجمالي سعة الطاقة المتجددة المضافة العالمي، كما يوضح الشكل (16).

الشكل (16) حصة الدول العشر الأولى من إجمالي الطاقة المتجددة المركبة خلال الفترة (2021 - 2026)



المصدر: IEA, Renewables 2021

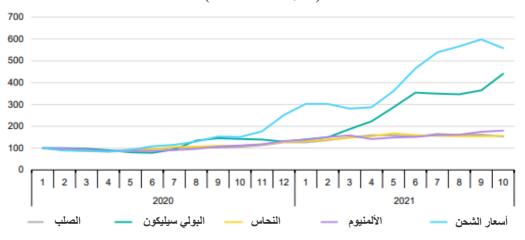
أما فيما يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتوقع أن تتضاعف وتيرة نمو سعة الطاقة المتجددة المضافة فيها خلال الفترة (2021 – 2026) لتصل إلى أكثر من 32 جيجاوات، مقارنة بحوالي 15 جيجاوات خلال الأعوام الخمس الماضية. يتركز الجزء الأكبر من هذا النمو في أربعة دول هي السعودية والإمارات ومصر والمغرب. يأتي ذلك بدعم من فعالية تكلفة الطاقة الشمسية الكهروضوئية التي تمثل أكثر من ثلثي نمو سعة الطاقة المتجددة المضافة في المنطقة.

هذا ومن المتوقع أن يتضاعف إجمالي سعة طاقة الرياح البحرية المضافة بأكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام 2026، لتصل إلى 21 جيجاوات، ما يمثل نحو 20% من سوق طاقة الرياح العالمي خلال نفس العام. يأتي هذا بدعم من التوسع السريع في الأسواق الجديدة خارج أوروبا والصين، بما في ذلك المشروعات الكبيرة التي من المتوقع أن يتم تنفيذها في الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية واليابان.

ويتوقع التقرير أن يحدث هذا النمو القياسي لسعة الطاقة المتجددة المضافة على الرغم من الارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الصناعية الأساسية وأسعار الشحن التي زادت من تكاليف بناء منشآت جديدة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية. ومع ذلك، إذا ظلت أسعار المواد الصناعية الأساسية مرتفعة حتى نهاية عام 2022، فإن تكلفة استثمارات طاقة الرياح سترتفع إلى مستويات عام 2015، وسيتم محو التخفيضات التي شهدتها تكلفة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على مدى الأعوام الثلاثة السابقة، وسوف تتطلب التكاليف المتزايدة أكثر من 100 مليار دولار من الاستثمار الإضافي لتركيب نفس القدر من السعة، أي ما يعادل زيادة الاستثمار العالمي السنوي في الطاقة المتجددة حالياً بنحو الثلث تقريباً.

يذكر أن أسعار العديد من المواد الصناعية الأساسية وتكاليف الشحن قد اتخذ مسار متصاعد منذ الربع الأول من عام 2021، مما تسبب في زيادة تكلفة إنتاج وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتوربينات الرياح والوقود الحيوي في جميع أنحاء العالم. ومنذ بداية عام 2020 تضاعف سعر البولي سيليكون أكثر من أربعة أضعاف، وارتفعت أسعار الصلب بنسبة 50%، والألمنيوم بنسبة 80%، والنحاس بنسبة 60%، وارتفعت رسوم الشحن ستة أضعاف، مما أدى إلى تكاليف إضافية لسلسلة التوريد الموزعة جغرافياً لمصادر الطاقة المتجددة، كما يوضح الشكل (17).

الشكل (17) الأرقام القياسية الشهرية لأسعار السلع والشحن خلال الفترة (2020-2021) (100 = 2020) (ینایر



المصدر: IEA, Renewables 2021

ومقارنةً بأسعار المواد الصناعية الأساسية في عام 2019، فقد ارتفعت تكاليف الاستثمار في الطاقة الشمسية الكهر وضوئية والرياح البرية بنسبة تتر اوح بين 10% إلى 25% بحسب الدولة والمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، أدت التدابير التجارية التقييدية إلى زيادة أسعار وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتوربينات الرياح في الأسواق الرئيسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند والاتحاد الأوروبي، وباستثناء الصين التي تُعد هي الاستثناء الوحيد، حيث استمرت تكاليف توربينات الرياح في الانخفاض في عام 2021.

وقد كان لهذا الوضع آثاراً قصيرة المدي على مصنعي المعدات ومطوري المشروعات وواضعي السياسات. حيث أدى ارتفاع أسعار معدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح إلى عكس اتجاه خفض التكلفة الذي شهدته الصناعة لأكثر من عقد من الزمان وقد يؤخر تمويل بعض المشروعات قيد الإعداد بالفعل. وفي حين أن ارتفاع أسعار المدخلات قد أدى بالفعل إلى تغيير السياسات المتعلقة بالوقود الحيوى في العديد من دول العالم، فإن الطلب على طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية لا يزال قوياً، حتى مع ارتفاع الأسعار. بينما لا يزال هناك حالة من عدم يقين بشأن الفترة الزمنية التي ستستمر فيها أسعار المواد الصناعية الأساسية في الارتفاع، فإن تأثير زيادة تكاليف المواد على ربحية صناعة الطاقة المتجددة يمكن أن يكون له آثار طويلة الأجل على تكلفة التحول الطاقوي.

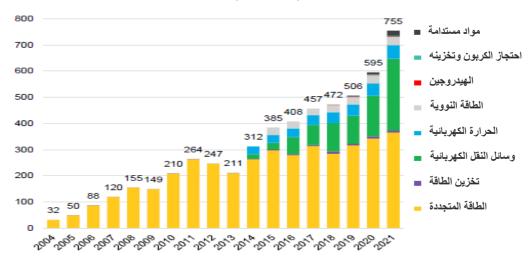
وأوضح التقرير أنه على الرغم من التسارع المتوقع في نمو قدرات الطاقة المتجددة المضافة عالمياً في الفترة (2021 – 2026)، سيظل ذلك أقل بكثير مما هو مطلوب في المسار العالمي لتحقيق هدف صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، مما سيتطلب مضاعفة معدل نمو القدرات المضافة. كما أشار التقرير إلى أن الحكومات لا تحتاج فقط إلى معالجة تحديات السياسة والتنفيذ الحالية لتحقيق هدف صافي انبعاثات صفرية، ولكنها في حاجة أيضاً إلى زيادة الطموح لجميع استخدامات الطاقة المتجددة، وتعزيز تركيز سياستها بشكل كبير على الكهرباء المتجددة واستخدام الطاقة المتجددة في المباني والصناعة والنقل، فضلاً عن توجيه المزيد من الدعم المقدم للتعافي الاقتصادي إلى مصادر الطاقة المتجددة مع وضع سياسات ولوائح تسمح بتعبئة أكبر لرأس المال الخاص.

من جانب أخر، ارتفع إجمالي الاستثمارات العالمية في التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون خلال عام 2021 بنسبة 27% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى حوالي 755 مليار دولار، مقارنة بنحو 264 مليار دولار فقط في عام 2011، وفقاً لتقرير "اتجاهات الاستثمار في التحول الطاقوي 2022" الصادر عن مؤسسة Bloomberg. تضمن هذا الإجمالي الاستثمار في مشروعات مصادر الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، والبنية التحتية للشحن الكهربائي، وإنتاج الهيدروجين، والطاقة النووية، وإعادة التدوير، واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه – بالإضافة إلى مشتريات المستخدم النهائي لأجهزة الطاقة منخفضة الكربون، مثل الأنظمة الشمسية الصغيرة والمضخات الحرارية والمركبات عديمة الانبعاثات.

استحوذ قطاع الطاقة المتجددة على الحصة الأكبر من تلك الاستثمارات بلغت 366 مليار دولار مرتفعة بنسبة 6.5% مقارنة بعام 2020، يليه قطاع النقل الكهربائي (المركبات الكهربائية وما يرتبط بها من بنية تحتية للشحن) بحصة 273 مليار دولار محققاً النمو الأسرع بنسبة 77% مع توقع بأن يتجاوز قطاع الطاقة المتجددة خلال عام 2022، ثم قطاع توليد الحرارة من الكهرباء بحصة تصل إلى 53 مليار دولار، وقطاع الطاقة النووية بحصة بلغت 31 مليار دولار. بينما استحوذت باقي القطاعات (الهيدروجين، تخزين الطاقة، احتجاز الكربون وتخزينه، المواد المستدامة) على حصة

بلغت 32 مليار دو لار. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن قطاع احتجاز الكربون وتخزينه يُعد هو القطاع الوحيد الذي لم يشهد زيادة في الاستثمار خلال عام 2021، حيث انخفض قليلاً ليصل إلى 2.3 مليار دو لار ، كما يوضح الشكل (18).

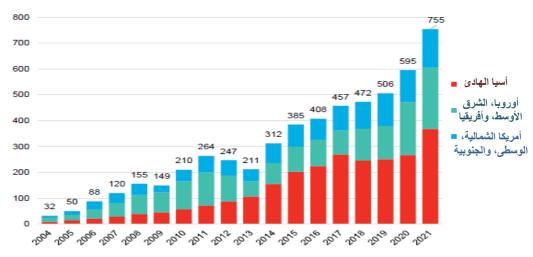
الشكل (18) الاستثمار العالمي في التحول الطاقوي، وفقاً للقطاع (ملیار دولار)



. Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2022

وفيما يخص التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمارات العالمية في مجال تحول الطاقة، فقد استحوذت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الحصة الأكبر من هذه الاستثمارات بلغت 368 مليار دو لار أو نحو 49% من الإجمالي، مسجلة أعلى نسبة نمو بلغت 38% في عام 2021. يليها دول أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بحصة بلغت 236 مليار دولار أو نحو 31% من الإجمالي، وبمعدل نمو بلغ 16%. ثم دول الأمريكتين بحصة تصل إلى 150 مليار دولار أو نحو 20% من الإجمالي، وبمعدل نمو بلغ 21% في عام 2021. بشكل عام، ارتفعت الاستثمارات في مجال تحول الطاقة إلى مستوى قياسي جديد في جميع المناطق، كما يوضح الشكل (19).

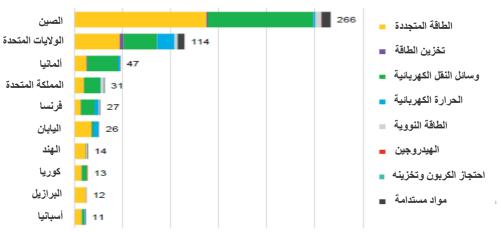
الشكل (19) المستثمار العالمي في التحول الطاقوي، وفقاً للتوزيع الجغرافي (مليار دولار)



. Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2022

أما على مستوى دول العالم، فقد سجلت الصين أعلى مستوى لاستثمارات التحول الطاقوي في عام 2021 بلغ 266 مليار دولار، مرتفعاً بنسبة 60% مقارنة بعام 2020. وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية عالمياً بإجمالي استثمارات بلغ 114 مليار دولار، وبنسبة زيادة بلغت 17% مقارنة بالعام السابق. كما استثمرت دول أوروبا حوالي 219 مليار دولار في عام 2021، منها 154 مليار دولار في دول الاتحاد الأوروبي، وهذا من شأنه أن يضع الاتحاد الأوروبي كمجموعة في المرتبة الثانية بعد الصين وقبل الولايات المتحدة الأمريكية. في حين تراجعت اليابان من المركز الرابع إلى السادس عالمياً حيث انخفضت مستويات الاستثمار فيها بشكل طفيف، كما يوضح الشكل (20).





. Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2022

هذا وأشار التقرير إلى أن إجمالي الاستثمارات في مجال تمويل قطاعات تكنولوجيا المناخ بلغ حوالي 165 مليار دولار في عام 2021، كانت الأشهر يونيو ويوليو ونوفمبر هي الأشهر الأكثر نشاطاً، حيث سجلت 63 مليار دولار (38% من الإجمالي). استحوذ قطاع الطاقة على الحصة الأكبر من تلك الاستثمارات بلغت 68.5 مليار دولار، خاصة قطاع طاقة الرياح والطاقة الشمسية والهيدروجين، يليه قطاع النقل والمواصلات بحصة بلغت 67.4 مليار دولار.

كما أشار إلى أنه للمضى قدماً في المسار الصحيح لتحقيق صافى انبعاثات صفرية عالمياً، تحتاج الاستثمارات في مجال تحول الطاقة إلى متوسط يبلغ 2.063 مليار دولار بين عامي 2022 و 2025، أي حوالي ثلاثية أضعاف الإجمالي في عام 2021. يتم توجيبه نصو 60% من هذه الاستثمارات إلى قطاع الطاقة المتجددة وقطاع النقل الكهربائي لتتضاعف استثماراتهما تقريباً إلى 667 مليار دولار و 583 مليار دولار على الترتيب مقارنة بمستويات عام 2021. كما يجب مضاعفة إجمالي الاستثمارات المطلوبة بعد ذلك لتصل إلى متوسط قدره 4.189 مليار دولار خلال الفترة (2020 – 2020)، يتم توجيه نحو 20% - 40% من هذه الاستثمارات إلى الجيل التالي من التقنيات منخفضة الكربون، مثل قطاع الهيدر وجين وقطاع احتجاز الكربون وتخزينه، وقطاع الطاقة النووية.



رابعاً: الهيدروجين

إن الاهتمام الهيدروجين كمصدر للطاقة في الماضي لم يكن له الأثر الكبير الواضح، إلا أن هناك عاملان رئيسيان في الفترة الحالية سيكون لهما دوراً مهماً في تنامي قطاع الهيدروجين العالمي وهما، أولاً، السعي نحو تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 في إطار التوجه نحو الحد من ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية إلى 1.5 درجة مئوية، وهو الهدف المنصوص عليه في اتفاقية باريس لتغير المناخ لعام 2015. ولتحقيق هذا الأمر، تحتاج جميع قطاعات الاقتصاد إلى خفض انبعاثاتها، بما في ذلك الصناعات الثقيلة والنقل لمسافات طويلة، وهنا يبرز الهيدروجين كخيار أمثل لتقليل الانبعاثات في هذه القطاعات. ثانياً، تساهم الحصة المتزايدة من مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية، جنباً إلى جنب مع التخفيض المستمر في تكاليف مصادر الطاقة المتجددة و المحللات الكهربائية، في دعم وتحسين الجاذبية الاقتصادية للهيدروجين الأخضر.

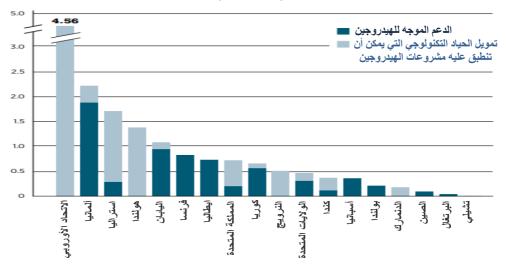
وقد ساهمت جائحة فيروس كورونا المستجد في تسارع السباق العالمي على القيادة في مجال الهيدروجين النظيف، حيث تدرك العديد من الدول أهمية الهيدروجين في مواجهة التحدي المزدوج المتمثل في تغير المناخ والتعافي الاقتصادي من تداعيات الجائحة. وفي هذا السياق، تم تخصيص حصص كبيرة من حزم التحفيز المالية العالمية لمشروعات الهيدروجين، مما أدى إلى دخول الهيدروجين في عالم المنافسة الجيواقتصادية.

يذكر أن العديد من الدول لديها خارطة طريق أو استراتيجية وطنية للهيدروجين في الوقت الحالي، وفي مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP26) لعام 2021، اتفق الاتحاد الأوروبي مع 32 دولة تشمل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا وتشيلي على العمل معاً لتسريع تطوير ونشر الهيدروجين النظيف وضمان "توفر الهيدروجين المتجدد ومنخفض الكربون على مستوى العالم بحلول عام 2030"، يأتي ذلك ضمن أربعة أهداف عالمية جديدة تسمى "Glasgow Breakthroughs" تهدف إلى جعل التكنولوجيا النظيفة والحلول المستدامة "الخيار الأمثل والأكثر جاذبية" لقطاعاتهم بنهاية هذا العقد.

هذا وقد أشار تقرير " الجغرافيا السياسية للتحول الطاقوي: عامل الهيدروجين" الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في شهر يناير 2022، إلى أنه بحلول أوائل شهر أغسطس 2021،

خصصت الحكومات على مستوى العالم ما لا يقل عن 65 مليار دولار للدعم المستهدف للهيدروجين النظيف على مدى العقد المقبل، مع تعهد كل من فرنسا وألمانيا واليابان بأكبر هذه الالتزامات، كما يوضح الشكل (21).

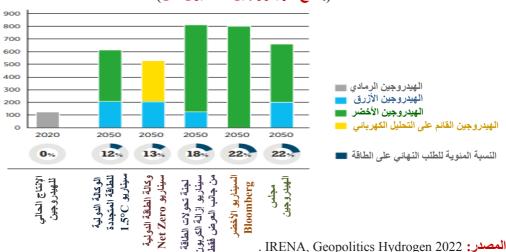
الشكل (21) متوسط التمويل السنوى المحتمل المتاح لمشروعات الهيدروجين خلال الفترة (2021-2030) (مليار دولار)



المصدر: IRENA, Geopolitics Hydrogen 2022

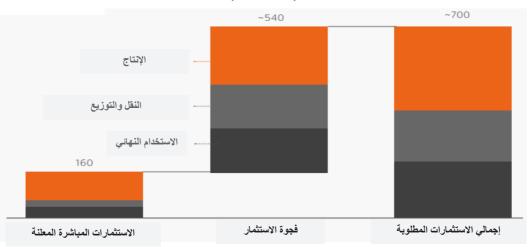
وأوضح التقرير أن الهيدروجين الأخضر قد يغير جغرافية وموازين تجارة الطاقة ويعيد ترتيب علاقات الطاقة على المستويات الإقليمية، الأمر الذي يمهد الطريق لظهور مراكز قوى جديدة على أساس إنتاج واستهلاك الهيدروجين. مع توقع أن تستحوذ تجارة الهيدروجين العالمية على أكثر من 30% من إجمالي إنتاجه بحلول عام 2050، في ظل التوجه الفعلي لما يزيد عن 30 دولة ومنطقة نحو التخطيط لبناء علاقات تجارية نشطة. كما أشار إلى أن الإمكانات التقنية لإنتاج الهيدروجين تتجاوز بشكل كبير الطلب العالمي المتوقع. فالدول الأكثر قدرة على توليد كهرباء متجددة رخيصة سيكون لديها ميزة تنافسية لإنتاج الهيدروجين الأخضر. وأن العديد من الدول التي تستورد كامل احتياجاتها من الطاقة في الوقت الحالي يمكنها أن تصبح مصدرة للهيدروجين الأخضر. من جانب آخر، توقع التقرير ارتفاع الطلب على الهيدروجين في منتصف العقد الثالث من القرن الحالي. وحتى ذلك الوقت، سيصبح الهيدروجين الأخضر منافساً للهيدروجين المنتج من الوقود الأحفوري من حيث التكلفة على مستوى العالم، ومن المتوقع حدوث ذلك خلال وقت مبكر في دول مثل الصين والبرازيل والهند. وقد كان الهيدروجين الأخضر خياراً مناسب التكلفة بالفعل في أوروبا إبان الارتفاع القياسي في أسعار الغاز الطبيعي في عام 2021، ومن المرجح أن يساهم تجديد خطوط أنابيب الغاز الطبيعي في زيادة الطلب وتسهيل تجارة الهيدروجين. يتوقع أن يساهم الهيدروجين الأخضر في تعزيز مرونة نظام الطاقة، ومع ذلك فإن نقص الإمدادات وتقلبات الأسعار قد ينعكس على سلاسل توريد الهيدروجين بما يؤثر سلباً على تكلفة إنتاجه وإيرادات تصديره.

هذا ومن المتوقع أن يستحوذ الهيدروجين على حصة كبيرة من الطلب النهائي على الطاقة في عام 2050، ارتفاعاً من حصة صفرية تقريباً في الفترة الحالية. وتظهر جميع توقعات المنظمات الدولية أنه سيتم التخلص التدريجي من إنتاج الهيدروجين "الرمادي" (المنتج باستخدام الوقود الأحفوري)، وسيكون الهيدروجين الأخضر هو مسار الإنتاج المهيمن، ويكمله الهيدروجين "الأزرق" الذي يعتمد على الوقود الأحفوري مع احتجاز الكربون وتخزينه، كما يوضح الشكل (22).



ووفقاً لدراسة أجرتها شركة McKinsey & Company لمجلس الهيدروجين في شهر نوفمبر 2021، يوجد بالفعل 160 مليار دولار من التمويل المخصص لمشروعات الهيدروجين قيد التطوير، تم تخصيص نصفها لإنتاج الهيدروجين الأخضر باستخدام مصادر الطاقة المتجددة والتحليل الكهربائي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى أكثر من أربعة أضعاف هذا المبلغ، أو 700 مليار دو لار، لتحقيق مستوى الهيدر وجين النظيف الذي سيحتاجه العالم عام 2030، كما يوضح الشكل (22).

الشكل (22) فجوة الاستثمار في سلاسًل قيمة الهيدروجين الاستثمارات المباشرة المعلنة والمطلوبة في الهيدروجين حتى عام 2030 (ملیار دولار)



. McKinsey & Company and Hydrogen Council

وبشكل عام، يُعد الهيدر وجين جزء من صورة أكبر بكثير لانتقال الطاقة، ولا ينبغي متابعة استر اتيجيات تطويره ونشره بمعزل عن غيرها، وسيكون تحديد الأولويات الصحيحة لاستخدام الهيدر وجين ضرورياً لتوسيع نطاقه ومساهمته طويلة الأجل في جهود إزالة الكربون، كما سيكون التعاون الدولي ضرورياً لابتكار سوق هيدروجين بمعايير وقواعد متماسكة تساهم في جهود الحد من تغير المناخ بشكل هادف. ويجب على صانعي السياسات النظر في التأثيرات الأوسع لتطوير الهيدر وجين على التنمية المستدامة لضمان نتائج إيجابية وطويلة الأمد.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الرابع من عام 2021 مجموعة من الأحداث الهامة التي لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. الإجتماعات الوزارية لدول أوبك+

تم خلال الربع الرابع من عام 2021 عقد ثلاثة اجتماعات وزارية لمجموعة دول أوبك+، تم خلالها الاتفاق على عدة نقاط رئيسية، وهي كالتالي:

- 1. استمرار التزام الدول المشاركة في إعلان التعاون بضمان سوق نفط مستقر ومتوازن، وإمداد فعال وآمن للمستهلكين، والاستمرار في تبني نهج استباقي وشفاف يوفر الاستقرار لأسواق النفط.
- 2. إعادة التأكيد على قرار الاجتماع الوزاري العاشر لدول أوبك+ المتخذ في 12 أبريل 2020، وكذلك القرارات المتخذه في الاجتماعات اللاحقة بما في ذلك الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+ في 18 يوليو 2021.
- 3. إعادة التأكيد على آلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة بالزيادة بمقدار 400 ألف ب/ي،
 خلال الشهور نوفمبر وديسمبر 2021 ويناير 2022، وفقاً للجدول الموضح أدناه.
- 4. التأكيد على أهمية الالتزام بالامتثال التام لاتفاق خفض الإنتاج، والاستفادة من تمديد فترة التعويض للدول ذات الامتثال الضعيف حتى نهاية شهر ديسمبر 2021، قبل أن يتم تمديد تلك الفترة خلال الاجتماع الوزاري "23" إلى شهر يونيو 2022.

مستوى إنتاج دول أوبك+ المعتمد خلال الفترة (نوفمبر 2021 – يناير 2022) (ألف برميل/يوم)

يناير 2022	ديسمبر 2021	نوفمبر 2021	
972	962	952	الجزائر
1406	1392	1377	أنجولا
300	296	293	الكونغو
117	116	115	غينيا الاستوائية
172	170	168	الجابون
4281	4237	4193	العراق
2585	2558	2532	الكويت
1683	1666	1649	نيجيريا
10122	10018	9913	السعودية
2916	2885	2855	الامارات
661	654	647	أذربيجان
189	187	185	البحرين
94	93	92	بروناي
1572	1556	1540	كازاخستان
548	542	537	ماليزيا
1753	1753	1753	المكسيك
812	804	796	عُمان
10122	10018	9913	روسيا
69	69	68	السودان
119	118	117	جنوب السودان
24554	24300	24047	دول أوبك 10
15940	15794	15647	دول خارج أوبك
40494	40094	39694	دول أوبك+

2. السحب من مخزونات النفط الاستراتيجية في الدول المستهلكة الرئيسية

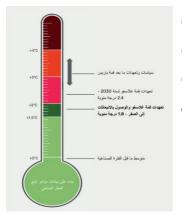
في محاولة للحد من الارتفاع في أسعار النفط، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في الثالث والعشرون من شهر نوفمبر 2021 عن عزمها بيع 50 مليون برميل من مخزوناتها الاستراتيجية المتاحة في مراكز التخزين الرئيسية الأربعة على النحو التالي، 10 مليون برميل من كلاً من مركزي Big Hill و Bryan Mound بولاية Texas، وما يقرب من 7 مليون برميل و 5 مليون برميل من

مركزي West Hackberry و Wasyou Choctaw و West Hackberry على الترتيب. مع الإعلان عشر بيع أخر لما يصل إلى 18 مليون برميل في السابع عشر من شهر ديسمبر 2021. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع بعض الدول الرئيسية المستهلكة الأخرى، بما في ذلك الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، للسحب من مخزوناتهم الاستراتيجية. وفي هذا السياق، قررت الهند إطلاق 5 مليون برميل من النفط الخام من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية، كما قررت اليابان بيع جزء من مخزوناتها الاستراتيجية، وقررت كوريا الجنوبية الإفراج عن نحو 3.17 مليون برميل من مخزوناتها الاستراتيجية وقررت كوريا الجنوبية الإفراج عن نحو 2011 مليون برميل من مخزوناتها الاستراتيجية (يذكر أن الصين قد أعلنت في بداية شهر نوفمبر 2021 عن السحب من مخزونات الغازولين والديزل الاستراتيجية لزيادة الإمدادات ودعم استقرار الأسعار في بعض الأسواق المحلية). وبشكل عام، تشير التوقعات إلى أن السحب من المخزونات الاستراتيجية في الدول المستهلكة الرئيسية سيكون تأثيره على أسعار النفط محدود ولفترة زمنية مؤقتة، حيث سيكون على تلك الدول تعويض النقص في مخزوناتها الاستراتيجية.

سادساً: التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ

1. مخرجات قمة المناخ (COP26)، Glasgow، أيرلندا

عقدت قمة العمل المناخي (COP26) خلال الفترة من 1-13 نوفمبر 2021، وتوصلت كافة أطراف القمة - الذين يمثلون نحو 200 دولة – إلى اتفاق Glasgow بشأن المناخ. ومن شأن هذا



الاتفاق أن يسرع من وتيرة العمل المناخي في العقد الحالي من جهة، وأن يساهم في تنفيذ لائحة قواعد اتفاق باريس لعام 2015 من جهة أخرى. وقد تركز عمل رئاسة القمة على التوصل إلى اتفاق Glasgow بشأن المناخ، ودفع العمل في كافة أرجاء العالم على أربعة أصعدة وهي:

- التخفيف خفض الانبعاثات.
- التكيف مساعدة المجتمعات المتضررة من آثار تغير المناخ.

- التمويل تمكين الدول من تحقيق أهدافها المناخية.
- التعاون العمل معاً من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات.

وفيما يلى لمحة عن إنجازات قمة العمل المناخى (COP26):

التخفيف: تأمين الوصول بالانبعاثات إلى الصفر تقريباً على مستوى العالم، ومساهمات محددة
 وطنيا من 153 دولة، وتعزيز التدابير الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ مستقبلاً.

أصبح الأن ما يفوق 90% من إجمالي الناتج المحلي العالمي مشمولا بتعهدات خفض الانبعاثات إلى الصفر. ووضعت 153 دولة أهدافا جديدة لخفض الانبعاثات بحلول عام 2030 (مساهمات محددة وطنيا). و سوف يعجل اتفاق Glasgow من تلك الجهود ويرسي القواعد والأنظمة التي سترتكز عليها. وقد اتفقت الدول في القمة على أن تعود في العام القادم بمساهمات جديدة أكثر قوة، وبرنامج جديد للأمم المتحدة بشأن طموحات التقليل من آثار المناخ، كما وضعت اللمسات الأخيرة على لائحة قواعد باريس. ولتنفيذ تلك الأهداف الطموحة، عملت رئاسة القمة على توجيه تعهدات الدول نحو الابتعاد عن استخدام الفحم في توليد الطاقة، والتوقف عن إزالة الغابات والعمل لاستعادة ما فقد منها، وخفض انبعاثات غاز الميثان، والإسراع من الانتقال إلى استخدام المركبات الكهربائية.

◄ التكيف والخسائر والأضرار: جهود حثيثة للتعامل مع تأثيرات المناخ

أصبحت الأن 80 دولة مشمولة إما بالتواصل بشأن التكيف أو بالخطط الوطنية للتكيف من أجل رفع درجة الجاهزية في وجه الأخطار المناخية، وقد تقدمت 45 دولة بخططها خلال العام الماضي. كما تم الاتفاق على برنامج عمل Glasgow – شرم الشيخ المتعلق بالهدف العالمي بشأن التكيف، والذي سيكون القوة الدافعة وراء مبادرات التكيف. وقد تعهدت الدول بمبالغ غير مسبوقة لتمويل مبادرات التكيف، بما في ذلك الالتزام بمضاعفة التمويل الذي تم التعهد به في عام 2019 بحلول عام 2025. وتعد هذه المرة الأولى التي يتم فيها الاتفاق عالميا على أهداف محددة لتمويل مبادرات التكيف. وقد أعلنت الدول عن شراكات جديدة لتحسين فرص الحصول على التمويل، بما في مبادرات التكيف.

ذلك الشعوب الأصلية. كما تمخض عن القمة حوار جديد حول ترتيبات لتمويل معالجة الخسائر والأضرار، وتم إحياء شبكة سانتياغو بشأن الخسائر والأضرار من خلال التمويل وآليات واضحة.

ح التمويل: جمع مبالغ ضخمة

أحرزت الدول المتقدمة تقدما نحو تنفيذ هدف جمع 100 مليار دولار من التمويل المناخي، وسوف يتحقق ذلك الهدف بحلول عام 2023 على أبعد تقدير. كما إن مؤسسات التمويل الخاصة والبنوك المركزية قد عكفت على توجيه مبالغ ضخمة نحو مبادرات الوصول بالانبعاثات إلى الصفر. وقد اتفقت الدول في قمة Glasgow على النهج التالي لتحقيق هدف التمويل المناخي لما بعد 2025. حيث تعهدت الدول المتقدمة بزيادة كبيرة في تمويلها لصناديق هامة، مثل صندوق الدول الأقل نموا.

التعاون: العمل معاً للتنفيذ

الإنجازات التي تحققت في قمة Glasgow سوف تعجل من وتيرة التعاون بين الحكومات والشركات ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف المناخية بشكل أسرع، بينما ستسهم المجالس التعاونية، وكذلك الحوارات المتعلقة بالطاقة والمركبات الكهربائية والشحن والبضائع، في تنفيذ تعهدات الدول. وقد تمكنت قمة العمل المناخي (COP26) من إنجاز لائحة قواعد باريس حيث تم الاتفاق على "إطار الشفافية المعزز" (الإبلاغ المشترك عن الانبعاثات والدعم المقدم بشأنها)، وعلى آلية ومعابير جديدة بشأن أسواق الكربون العالمية، وعلى إطار زمني مشترك لأهداف خفض الانبعاثات.

2. قمة مبادرة الشرق الأوسط الخضراء

عقدت القمة الأولى لمبادرة الشرق الأوسط الخضراء بالرياض، المملكة العربية السعودية في الخامس والعشرين من شهر أكتوبر 2021، بدعوة كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية، وبمشاركة عدد من قادة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومسؤولون دوليين في قطاع البيئة وتغير المناخ. استعرض القادة والحضور خلال القمة الحزمة الأولى من البرامج والمشروعات التي أعلنتها المملكة العربية السعودية والتي تستهدف الإسهام في تحقيق أهداف مبادرة الشرق الأوسط

الأخضر الطموحة المتمثلة في دعم الجهود والتعاون في المنطقة لخفض الانبعاثات الكربونية وإزالتها من خلال الحلول الطبيعية والتكيف بأكثر من 10% من إجمالي الإسهامات العالمية الحالية، وزراعة 50 مليار شجرة في المنطقة، بما يحقق نسبة 5% من المستهدف العالمي للتشجير،الذي يعد أكبر البرامج لزراعة الأشجار في العالم.

وتحقيقاً لمستهدفات مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، أعلنت المملكة العربية السعودية أنها ستعمل على إنشاء منصة تعاون دولية لتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، وتأسيس مركز إقليمي للتغير المناخي، وإنشاء مجمع إقليمي لاستخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه، وتأسيس مركز إقليمي للإنذار المبكر بالعواصف للإسهام في تقليل المخاطر الصحية الناتجة عن موجات الغبار، وتأسيس مركز إقليمي للتنمية المستدامة للثروة السمكية للإسهام في رفع التنوع البيولوجي البحري وخفض مستوى الانبعاثات في قطاع الأسماك بقرابة 15%، وإنشاء برنامج إقليمي لاستمطار السحب للإسهام في رفع مستوى الهاطل المطري بقرابة 20%. وسيكون لهذه المراكز والبرامج دور كبير في تهيئة البنية التحتية اللازمة لحماية البيئة وخفض الانبعاثات ورفع مستوى التنسيق الإقليمي.

كما ستعمل المملكة العربية السعودية على إنشاء مبادرة عالمية للإسهام في تقديم حلول الوقود النظيف لتوفير الغذاء لأكثر من 750 مليون شخص بالعالم، وإنشاء صندوق للاستثمار في حلول تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون في المنطقة، ويبلغ إجمالي الاستثمار في هاتين المبادرتين ما يقارب 39 مليار ريال سعودي، وستسهم المملكة في تمويل قرابة 15% منها، وإيماناً بأهمية البيئة والغطاء النباتي في أفريقيا، دعت القمة إلى تكثيف التنسيق والعمل المشترك للمحافظة عليه وتنميته، إضافة الي تأسيس مؤسسة المبادرة الخضراء كمؤسسة غير ربحية مستقلة لدعم القمة ورفع مستوى التنسيق.

وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات البيئية المشتركة، اتفق القادة على أهمية العمل معاً لوضع خارطة طريق إقليمية، ومنهجية عمل لمواجهة التحديات وصولاً إلى تحقيق مستهدفات مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، إيماناً بأهمية ما تهدف إليه المبادرة في سبيل التنمية المستدامة للمنطقة والحفاظ على التنوع الإحيائي فيها واستعادته بما يعود بالنفع على دول العالم.

وقد عبر القادة عن تثمينهم وتقدير هم لمبادرات المملكة العربية السعودية وجهودها في مجال البيئة والتغير المناخي، واتفقوا على تشكيل فرق عمل مشتركة، وعقد هذه القمة بشكل دوري لوضع خطط تنفيذية كفيلة بتحقيق مستهدفات المبادرة.

يذكر أن مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) خلال اجتماعه رقم 107 الذي عقد في التاسع من ديسمبر 2021، كلف المكتب التنفيذي للمنظمة التنسيق مع المملكة العربية السعودية، للعمل مع الدول الأعضاء للإسهام في تفعيل مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر»، التي أطلقها صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بالإضافة إلى العمل مع الدول الأعضاء لتبني تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون كنهج يُسهم في معالجة الانبعاثات الكربونية بطريقة مستدامة اقتصادياً، وإدراجه ضمن الإسهامات الوطنية لكل دولة، بصورة تتماشي مع ظروف الدول الأعضاء وأولوياتها.

3. القمة العالمية للاقتصاد الأخضر

عقدت الدورة السابعة من القمة العالمية للاقتصاد الأخضر بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 6 – 7 أكتوبر 2021، برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، تحت شعار "حشد الجهود لمستقبل مستدام" بمشاركة العديد من المسؤولين والشخصيات العالمية وممثلي المؤسسات الحكومية والخبراء والأكاديميين. شهدت القمة جلسات حوارية وندوات ضمن محاورها الأربعة وهي: الشباب، الابتكار والتكنولوجيا الذكية، سياسات الاقتصاد الأخضر، والتمويل الأخضر. وفي ختام القمة، تم إطلاق "اعلان دبي 2021" الذي تضمن النقاط الرئيسية التالية:

- الإدراك بأن أزمة المناخ تشكل تهديداً عالمياً ملحاً تتجاوز آثاره الأجندة البيئية لتشمل التحديات
 الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- التأكيد على أن التعافي المستدام والأخضر يجب أن يوجه لجهود لإعادة بناء الاقتصاد بعد جائحة كوفيد-19، وكذلك للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين وإبقاء ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة؛ بما يتماشى مع اتفاقية باريس.

- تشجيع الشراكات الشاملة التي تشكل فيها الحكومات، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، جزءاً من
 العمل الجماعي للأجيال الحالية والقادمة.
- تشجيع الدعم نحو التحول للاقتصاد الاخضر منخفض الكربون من خلال تطوير استراتيجية
 وخارطة طريق للهيدروجين الأخضر في دبي.
- مواصلة المنظمة العالمية للاقتصاد الأخضر القيام بدورها كمنصة رائدة للتعاون الدولي وتبادل المعرفة ونقل التقنيات الحديثة بين الدول المتقدمة والنامية، مع مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة لأقل الدول نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف تعزيز وضع وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- العمل على تنسيق ومواءمة الاستجابة الإقليمية لتغير المناخ بهدف التنفيذ الفعال للمساهمات المحددة وطنياً وغيرها من الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالمناخ من خلال مركز التعاون الإقليمي التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التابع للمنظمة العالمية للاقتصاد الأخضر في دبي، وذلك خلال أسبوع المناخ الإقليمي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2022 خلال انعقاد الدورة المقبلة من القمة العالمية للاقتصاد الأخضر في إكسبو 2020 في شهر مارس 2022.
- 4. إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عن خارطة طريق لتحقيق الريادة في مجال الهيدروجين أعانت دولة الإمارات العربية المتحدة عن خارطة طريق لتحقيق الريادة في مجال الهيدروجين أثناء القمة العالمية للتغير المناخي "COP26" في Glasgow، وتتضمن تلك الخارطة ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في، أولاً: فتح مصادر جديدة لخلق القيمة من خلال تصدير الهيدروجين منخفض الكربون ومشتقاته ومنتجاته إلى مناطق الاستيراد الرئيسة. ثانياً، تعزيز فرص مشتقات الهيدروجين الجديدة بواسطة الفولاذ منخفض الكربون والكيروسين المستدام. ثالثاً، الاهتمام بالصناعات الأخرى ذات الأولوية والتي تسهم في تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. يأتي ذلك تزامناً مع المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي عام 2050، التي أعلنتها دولة الإمارات في شهر أكتوبر 2021.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الرابع من عام 2021 بنحو 786 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 17.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى قيام دول أوبك+ (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء) بالحفاظ على آلية الزيادة التدريجية لانتاجها بمقدار 400 ألف برميل/يوم على أساس شهري خلال الربع الرابع من عام 2021. هذا ومن المتوقع أن يتم التخلص من تخفيضات الإنتاج وفقاً لإتفاق دول دول أوبك+ والبالغة 5.8 مليون برميل/يوم في شهر سبتمبر 2022. كما يوضح الجدول (13).

الجدول (13) التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2020-2021)*

قيمة الصادرات (مليار دولار)	كمية الصادرات (مليون ب/ي)		
63.3	15.773	الربع الرابع	2020
114.2	17.006	الربع الثالث	2021
129.9	17.791	الربع الرابع*	
15.7	0.786	الربع الثالث 2021	التغير عن
66.6	2.018	الربع الرابع 2020	(مليون ب/ي)

^{*} بيانات تقدير بة.

بالحظات.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

⁻ تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

الشكل (24) مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2021 - 2020)

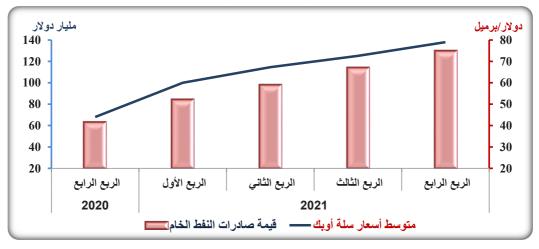


المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) - تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى الإنعكاس الإيجابي لارتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الرابع من عام 2021 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، لتعود إلى المستويات المسجلة ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد. فقد ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو 15.7 مليار دولار، أي بنسبة 13.8% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 129.9 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع بنحو 66.3 مليار دولار، أى أكثر من ضعف القيمة المسجلة في الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (13) والشكل (25).

الشكل (25) مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2021-2020)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) - تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الرابع من عام 2021، حيث ارتفعت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل ملحوظ. ويعزى ذلك في الأساس إلى استمرار التعافي في أداء الاقتصاد العالمي، وما صاحبه من انتعاش في مستويات الطلب على النفط، بدعم من رفع المزيد من القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد. وشكل التزام دول أوبك+ بإتفاق خفض الإنتاج، والذي كان له دوراً كبيراً في عودة الارتفاع لأسعار النفط التي ارتفعت إلى أعلى مستوياتها في عدة أعوام، دعماً إضافياً لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبدرجات متفاوته في الإيرادات النفطية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا ويشير تقرير "أفاق الاقتصاد الأقليمي: الشرق الأوسط واسيا الوسطى" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2021، إلى أن الدول المصدرة للنفط (خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تشهد وتيرة مكثفة لعمليات التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد) ستستقيد من تعافى الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط، حيث يقدر تحسن النشاط النفطي بنسبة

5.3% في عام 2021 وبنسبة مقدرة تبلغ 4.4% في عام 2022، وهو ما يعكس ارتفاع إنتاج النفط في دولة ليبيا والزيادة التدريجية الشهرية في إمدادات دول أوبك+. كما سيساهم نشر اللقاحات وارتفاع أسعار النفط في دعم الثقة والنشاط في القطاع غير النفطي، الذي يُتوقع أن يشهد تحسناً بنسبة 3.9% و 3.4% في عامى 2021 و 2022 على التوالي. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع احتواء خسائر إجمالي الناتج المحلى الحقيقي بشكل أكبر في الدول المصدرة للنفط مقارنة بالمجموعات الأخرى.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أن السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي نفذتها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوابك على صعيد قطاعات الصحة والمالية العامة والقطاع المالي قد حدت من الأثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

غير أن هناك مخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة أو ابك على المدى القريب، تماشياً مع وجود درجة عالية من عدم اليقين تحيط بأفاق الاقتصاد العالمي، في ظل مخاطر التطورات المعاكسة، لا سيما الضغوط التضخمية والإنقطاعات في سلاسل التوريد و عدم إنتهاء جائحة فير وس كور ونا المستجد.

ثامناً: الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سيرتفع الى 188.13 دو لار/برميل خلال الربع الأول من عام 2022، كما يتوقع أن يرتفع متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى 85.04 دو لار/برميل خلال الربع الأول من عام 2022.

يذكر أن أسعار النفط الخام الآجلة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مُنذ مطلع عام 2022، لتصل إلى اعلى مستوياتها في سبعة أعوام. حيث ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام برنت (عبر بورصة إنتركونتيننتال ICE) في ختام جلسات التداول للأسبوع المنتهي في الرابع من شهر فبراير 2022 بنسبة 99.20% مقارنة بنهاية عام 2021 لتصل إلى 93.27 دولار/برميل وهو أعلى مستوى لها منذ شهر أكتوبر 2014، كما ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام غرب تكساس الأمريكي (عبر بورصة نيويورك التجارية 92.31 دولار/برميل وهو أعلى مستوى لها منذ شهر سبتمبر 2014.

ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تزايد المخاوف حيال شح الإمدادات على خلفية التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، وقرار دول أوبك+ بالحفاظ على المية زيادة الإنتاج التدريجية وعدم ضخ كميات إضافية، مع وجود مؤشرات على عدم تمكن بعض دول أوبك+ مثل نيجيريا وأنجو لا من تحقيق معدلات الإنتاج المستهدفة، فضلاً عن انخفاض انتاج ليبيا من النفط الخام بمعدل 100 ألف ب/ي مع توقف الصادرات النفطية من ميناء السدرة نتيجة عدم وجود سعات تخزينية. وفي الوقت ذاته، تظهر المؤشرات تقلص المخزونات في مراكز التخزين الرئيسية، مع استمرار قوة الطلب العالمي في ظل انتعاش الطلب على المنتجات النفطية (لا سيما المغازولين)، تزامناً مع تعافي نشاط التصنيع ونقل البضائع. وتشير التوقعات إلى أن أسعار النفط الخام قد تتجاوز 100 دو لار/برميل بدعم من التوجه نحو رفع المزيد من القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 860 ألف ب/ي

مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 66 مليون ب/ي، وأن تستمر في الارتفاع بعد ذلك لتصل خلال الربع الرابع من عام 2022 إلى نحو 67.7 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات خلال عام 2022 بنحو 3 مليون ب/ي، أي بنسبة 4.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 66.7 مليون برميل/يوم، وهو نفس مستوى التوقعات السابقة. وستكون المحركات الرئيسية لهذا النمو بشكل أساسي هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والبرازيل وكندا وكاز اخستان والنرويج

ومن جانب آخر، تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Haynesville ، Eagle Ford ، Bakken) Appalachia ، Permian ، Niobrara و Anadarko في شهر فبراير 2022 ليصل إلى نحو 8.540 مليون برميل/يوم، و هو أعلى مستوى مسجل له مُنذ شهر مارس 2020.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2022 بنحو 620 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 99.1 مليون ب/ى، يأتى هذا تحسباً لتجدد تدابير الإغلاق في ظل الارتفاع الملحوظ في عدد الإصابات بالمتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا، إلا أن توقعات النمو الاقتصادي لا تزال قوية. في حين يتوقع ارتفاع الطلب العالمي بعد ذلك ليصل إلى مستوى قياسي يبلغ حوالي 102.9 مليون ب/ي خلال الربع الرابع من عام 2022.

وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2022 بنصو 4.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 100.8 مليون برميل/ يوم، ، وهو نفس مستوى التوقعات السابقة. حيث من المتوقع أن تستمر نواتج التقطير الخفيفة (خاصة المستخدمة كمواد أولية في صناعة البتروكيماويات) في دفع الطلب على النفط، بينما يتوقع أن يواصل الغازولين والديزل (خاصة بالنسبة للنقل البري) التعافي والعودة إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا خلال عام 2022. أما فيما يتعلق بالطلب على وقود الطائرات، فبينما شهد قطاع السفر الخاص بعض الانتعاش الملحوظ، لا يزال السفر المرتبط بالأعمال متأخراً وقد لا يشهد تعافياً كاملاً في عام 2022. وفي هذا السياق، يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال عام 2022 بحوالي 1.8 مليون ب/ي، أي بنسبة 4.1% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 46.4 مليون ب/ي، مع استحواذ دول الأمريكتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا الارتفاع. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 4.5%، ليصل إلى نحو 54.4 مليون ب/ي. مدفوعاً باستمرار الزيادة المضطردة في الطلب على وقود النقل والوقود الصناعي في ظل تعافي النشاط الاقتصادي خاصة في الصين والهند والدول الأسيوية الأخرى.

وبشكل عام، لا تزال التوقعات خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك، أهمها: التحديات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد ومتحوراته الجديدة وتأثيرها على وقود النقل، واختناقات سلاسل التوريد، ومستويات التضخم المرتفعة، والتوترات الجيوسياسية، والتقلبات الجوية غير العادية، وتأثير التطورات التكنولوجية بما في ذلك الرقمنة والمركبات الكهربائية، فضلاً عن قضايا التجارة المستمرة وتأثيرها على متطلبات الوقود الصناعية.



